وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف المسيلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم: العلوم السياسية

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
تخصص: إستراتيجية وعلاقات دولية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر أكاديمي

تحت عنوان

الإستراتيجية الروسية في دول الخارج القريب لدول جنوب القوقاز 2008/2000

إعداد الطالبة:
خيرة فراحتية

تاريخ المناقشة: 2018/06/19

أمام لجنة المناقشة :

- د/ إسماعيل زروقة	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	رئيسا
- د/ شوقي عرجون	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	مشرفا ومقررا
- د/ أحمد غزال	أستاذ محاضر "أ"	جامعة المسيلة	مناقشا

الموسوم الجامعي: 2018/2017

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بعد تفكك الإتحاد السوفياتي 1991م واستقلال جمهورياته عنه بدى أن روسيا الاتحادية تواجه تحديات حقيقية بعد التفكك، أهمها حماية أمنها القومي واستعادة مكانتها كقوة عظمى، ولقد كانت روسيا الاتحادية تمثل المركز الذي يدور حوله الأطراف وهم أربعة عشر جمهورية.

لقد ورثت روسيا الاتحادية بحجم قوتها مقارنة مع بقية الجمهوريات مكانة الاتحاد السوفياتي على مستوى هيئة الأمم المتحدة كعضو دائم في مجلس الأمن وورثت ضعف الاتحاد السوفياتي من مصاعب إقتصادية والنزاعات القومية التي واجهته من أجل المطالبة بالاستقلال عن الاتحاد الروسي.

فالإستراتيجية الروسية في مطلع القرن 21، عرفت تغيرا في نهجها ليست كما كانت عليه في التسعينات أو خلال حقبة الحرب الباردة لتلعب دورا فاعلا في الساحة الدولية وتتخذ مواقف واضحة في عدة قضايا.

ويحتل إقليم جنوب القوقاز المكون من ثلاث جمهوريات مستقلة أرمينا وجورجيا وأذربيجان، أهمية بالغة في المجال السوفياتي سابقا، بفضل أهمية الجيواستراتيجية كونه يمثل بوابة ممرات للطاقة لضخ النفط والغاز من حقول قزوين وآسيا الوسطى إلى أوروبا. فمنذ وصول فلاديميربوتين إلى سدة الحكم في روسيا حيث عمل منذ وصوله على إعادة مكانة روسيا فيما تسميه الجوار القريب وهي الجمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا، خاصة إذا علمنا عن مدى الأهمية التي تشكلها منطقة القوقاز بشقيها الشمالي والجنوبي بالنسبة إلى روسيا، حيث تعد بوابتها الأساسية للتعامل مع العالم، ويعتبر إنغلاق هذه البوابة بمثابة التحدي الإستراتيجي الأخطر الذي يمكن أن يؤدي إلى خنق روسيا إقتصاديا وسياسيا وإستراتيجيا.

أولا- أهمية الدراسة:

إن هذه الدراسة تكتسي أهمية عملية وأخرى علمية

1. الأهمية العلمية:

تكمن أهمية هذه الدراسة في كونها تعمل على معالجة إحدى أهم المواضيع، وهي استراتيجيات القوى الكبرى، حيث أن تتبع استراتيجيات هذه الدول يساعدنا على فهم وتفسير مجريات الأحداث في الساحة الدولية.

كما تمكننا هذه الدراسة من معرفة طبيعة ونوع المصالح الروسية في جنوب القوقاز.

كما تعطي هذه الدراسة رؤية شاملة للإستراتيجية الروسية.

2. الأهمية العملية:

تكمن كذلك أهميتها في كونها مذكرة مقدمة في لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية.

كما أن الدراسة التي نحن بصددها تأتي كإضافة لما سبق.

ثانيا- إشكالية الدراسة:

لقد سعت روسيا إلى استرجاع نفوذها وهيبتها الإقليمية من خلال دول الخارج القريب وخصوصا في منطقة القوقاز نظرا للأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة وما تمتلك من ثروات.

وعليه يمكن طرح الإشكال التالي:

✓ما هي معالم ومبادئ الإستراتيجية الروسية في دول الخارج القريب وفي جنوب القوقاز بالتحديد؟

ومن خلال هذا التساؤل تبلورت مجموعة من الأسئلة الفرعية سنحاول الدراسة الإجابة عنها:

1.ما هي خصائص الإستراتيجية الروسية؟

2.لماذا تسعى روسيا لإستعادة دورها في منطقة الخارج القريب؟

3.ما هي أهمية منطقة جنوب القوقاز؟

4.وفق أي اعتبارات اتجهت الإستراتيجية الروسية اتجاه دول جنوب القوقاز؟

ثالثا- مجال الدراسة أو حدود الإشكالية:

1. **المجال المكاني:**

تركز هذه الدراسة على الإستراتيجية في منطقة جنوب القوقاز (جورجيا، أرمينيا، أذربيجان) وروسيا كفاعل يريد الريادة في هذه المنطقة، إذن المجال المكاني في الدراسة يتركز في دائرتين:

الدائرة الأولى: تضم روسيا والدول المجاورة المنشقة عن الإتحاد عموما.

الدائرة الثانية: تضم دول جنوب القوقاز الثلاث وروسيا.

2. **المجال الزماني:**

تتحدد الفترة التي تعالجها هذه الدراسة تحديدا الإستراتيجية الروسية خلال الولاية الأولى لرئيس فلاديمير بوتين (2000م-2008م)، وهي بمثابة مرحلة جديدة حققت لها نجاحات في المجالات الداخلية والخارجية.

رابعا- الفرضيات:

1. يلعب طموح القوة العظمى دورا مهما في تحريك الإستراتيجية الروسية اتجاه جنوب القوقاز.

2. الإستراتيجية الروسية تقوم على أساس المحافظة على المصالح الاقتصادية في منطقة جنوب القوقاز.

3. الإستراتيجية الروسية اتجاه جنوب القوقاز هي تعبر عن رغبة روسيا في بناء عالم متعدد الأقطاب.

خامسا- الإطار المنهجي:

تقتضي الدراسة في هذا الموضوع الاعتماد على ثلاث مناهج:

1. المنهج التاريخي: يفيد التاريخ الباحثين في علم السياسة في التعرف على تطور الأفكار السياسية، والتنظيمات والجماعات والشخصيات والأمم عبر التاريخ، وتجعلهم أكثر قدرة على تقييم الأفكار والنظم والأدوار الحديثة، كما أن التاريخ ييسر للباحث رؤية أعمق للواقع أو نتائج الأحداث، وهذه الرؤية التاريخية تجعله أقدر على النظرة الشاملة المترابطة للوقائع والجزئيات والتفاصيل في أي موقف.

ذلك أن موضوعات التاريخ لا يمكن فهمها في عزله عن السياق التاريخي العام الذي يحيط بها، وإنما في إطار تترابط عناصره، وتتحدد بؤرة الاهتمام في البحث والنقاط المركزية أو المحاور التي يركز عليها الباحث ويوجه جهوده[1].

هذا المنهج يسعى إلى تتبع ظواهر زمنية منذ ولادتها إلى تحليها، والظاهرة التي بين أيدينا ككل الظواهر لها امتداد تاريخي، لا يمكننا فهمها إلا بتفحص الأسباب الحقيقية من خلال تتبع العلاقات التاريخية لروسيا مع دول منطقة القوقاز وكذا كيفية تعامل روسيا مع قضايا المنطقة.

2. منهج دراسة الحالة: تعتبر دراسة الحالة تقنية هامة لإستقصاء تفاصيل مشكلة سياسية أو مسألة معينة، وهي تشمل تجميع البيانات حول دولة معينة أو نظام سياسي معين أو فئة أو أقلية معينة، ومع أن الدراسة المنفردة للحالة تكون كافية لاستخلاص نتائج عامة، إلا أنها قد تكون مفيدة في صياغة فرضيات إضافية ووضع مخططات لدراسات أخرى، مترابطة تستخدم تقنيات أكثر شمولية وموضوعية في الاستقصاء[2].

سيتم استخدام هذا المنهج، أين يتم إسقاط الإستراتيجية الروسية على منطقة جنوب القوقاز (جورجيا، أرمينيا، أذربيجان).

---

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث في علم السياسة، مكتبة الآداب، القاهرة،ب ط، 2004، ص225.

[2] محمد سليمان، منهجية البحث العلمي في علم السياسة، دار زهران، عمان، ب ط، 2009، ص88.

3. المنهج المقارن: هو تلك الخطوات التي يتبعها الباحث في مقارنة للظواهر محل البحث والدراسة، بقصد معرفة العناصر التي تتحكم في أوجه التشابه والاختلاف في تلك الظواهر وهو يستهدف إيجاد تعميمات أمبريقية عامة، يستخلصها من الإنتظامات التي يمكن رصدها في تلك الظواهر، كما يستهدف المنهج المقارن التفسير العلمي عبر كشفه للعلاقات بين المتغيرات، فهو في كشفه للعلامة بين متغيرين أو أكثر قد يعزل تأثير بقية العوامل والمتغيرات الأخرى[1].

سادسا-الإطار المفاهيمي:

تتخلل الدراسة مجموعة من المفاهيم المفتاحية تشكل جوهر الدراسة ويمكن حصرها فيما يلي:

1. الأمن القومي: يعد مفهوم الأمن القومي من أصعب المفاهيم التي يتناولها التحليل العلمي لأنه مفهوم نسبي ومتغير ومركب، ذو أبعاد متنوعة سواء تعلق بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي الدولي، فقد احتل المحدد الأمني وضعا مركزيا في السياسات الداخلية والخارجية للدول حيث تسعى كل الدول لضمان بقائها القومي والحفاظ على سيادتها وتماسكها من مختلف التهديدات، التي تشكل خطرا على حدودها الجيوبولتيكية.

يقول الأكاديمي 'باري بوزان' المهتم بشؤون الأمن القومي يبقى هذا المفهوم عصيا على الصياغة الدقيقة، يكتنفه الغموض لدى تعريفه لكنه يبقى بالغ الدلالة لغياب التحديد الدقيق له، مما يوفر للنخبة السياسية والعسكرية هامشا واسعا للتنظير الإستراتيجي لاستخدام القوة، فالأمن القومي هو "قدرة الدولة على الحفاظ على هويتها المستقلة ووحدتها الوظيفية"[2].

---

[1] محمد شلبي،المنهجية في التحليل السياسي(المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوار)، ط1، الجزائر، 1997م، ص71.

[2] بن دياب أبركان أميرة، لعور سهيلة، البعد الأمني في العلاقات الجزائرية الأمريكية بعد أحداث 11 سبتمبر2001م، مذكرة لنيل شهادة الماستر، (جامعة 08 ماي 1945، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2013-2014)، ص ص11، 12.

2. أوراسيا: تقع أوراسيا في شمال الكرة الأرضية، ويحدها من أقصى الغرب جزر ايرلندا والمحيط الأطلسي الذي يمتد بذراعه الجنوبي وهو متمثل في البحر المتوسط بأحواضه المختلفة، ومن الشرق مضيق بيرنج وبعض الجزر مثل كمامشتكاوسخالين، والمحيط الهادي ومن الشمال يحده جزر فرانس جوزيف والمحيط المتجمد الشمالي، ومن الجنوب جزر تيمور، والمحيط الهندي، وتضخ أوراسيا ثلاث أرباع مصادر الطاقة في العالم، وفيها ستة دول ضخمة من الناحية الاقتصادية والعسكرية، والدولتان الأكثر سكانا هما الصين والهند، والدولة الأكبر مساحة هي روسيا[1].

سابعا-الإطار النظري:

تستند الدراسة نظريا على إطار نظري مستمد من بعض الدراسات التي تركز على أن مفهوم القوة يتحدد بالقوة الصلبة وهي القوة العسكرية والقدرات الاقتصادية وهذا ضمن الاتجاه الواقعي، ومنه نعتمد على النظرية الواقعية الجديدة والتي يمكن أن نعتبرها الأساس الذي يساعدنا في فهم السلوك الخارجي لروسيا.

لذلك فالواقعية الجديدة تعتمد على عدة مرتكزات في تفسيرها لسلوك الخارجي لدول من خلال النقاط التالية:

- الدولة كفاعل أساسي ووحدوي وعقلاني فالدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية بالإضافة إلى الفواعل أخرى من الشركات المتعددة الجنسيات وكذا المنظمات الدولية والحكومية والغير الحكومية، فهي جزء في التحليل دون أن تكون ذات فعالة أو استقلالية عن سياسات الدول وأهدافها وكما يقول ولتز "فعلى مر التاريخ تغيرت في أشكالها كثيرة لكن طبيعة الحياة ظلت هي دوما نفسها صراع وتعاون".

وتعتبر الدول حسب هذا الاتجاه مجرد شخصيات مزودة بأهداف عقلانية فالواقعية الجديدة تعتمد على نموذج الرجل الاقتصادي في تحديد أهداف الدولة العقلانية، فهي

(1)- مصطلحا "أوراسياوأفرو-أوراسيا " المعنى والدلالة، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي:
14840.-https:www.turkey-post net/p

تتصور وتفهم الفواعل كفواعل أنانية موجهة الأهداف –الأفراد أو المنظمات سلوكاتهم ناتجة عن حسابات عقلانية للتكاليف والفوائد تتابع الفواعل بوعي وإدراك الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها بأدنى حد من التكاليف.

– تنطلق الواقعية الجديدة من أن بنية النظام الفوضوية تفرض على الدول داخل النظام الدولي نمط السلوك المتتبع في بيئته المساعدة الذاتية واللأمن، والدول في هذه الوضعية تكون مبرمجة للعب دور محدد وتمليه إملاءات ترتيبها في سلم القوى الدولي[1].

– ويؤكد أحد رموز هذا الاتجاه 'روبر جبلين' أن طبيعة النظام الدولي لم تتغير منذ عهد "ثيوسيديدس"، فالعلاقات الدولية، حسبه هي صراع يتجدد حول الثروة والقوة بين فاعلين مستقلين في حالة من الفوضى، ويعتبر أن التفاعل بين وحدات النظام استطاع أن يسبب تغيرات مهمة في السياسة الدولية، فمنها أن العامل الاقتصادي أصبح قاعدة التغيرات في توزيع القدرات بين النظام الدولي فحسبه، هذه التغيرات الدولية لم تغير من الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي، وإنما غيرت في العامل أو البعد المحدد، أي الانتقال من نظام دولي يرتكز على عنصر ومفهوم القوة العسكرية إلى نظام دولي سمته الأساسية هي الاقتصادية بامتياز.

وتقوم فكرة الاستقرار بالهيمنة التي طرحها، 'روبرت جبلين' على طرح مفاده أن العالم في ظل الفوضوية التي يشهدها يحتاج إلى دولة مسيطرة واحدة تقوم بوضع وتنفيذ قواعد التجارة بين الدول ويجب على دولة ما لتكون هي الدولة المهيمنة أن تحرز القدرة على ضمان ومتابعة تطبيق قواعد النظام والرغبة في القيام بذلك[2].

---

[1] إبراهيم بولمكاحل، تطور اتجاهات الواقعية في تحليل العلاقات الدولية و السياسة الخارجية، جامعة قسنطينة، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي:www.academia.edu/4737995

[2] –محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014م –2015م، ص233.

ثامنا-الدراسات السابقة:

تمتاز المعرفة العلمية بخاصية التراكمية، وهذا ما يجعل الباحث يرجع إلى الدراسات السابقة للظواهر المراد تحليلها، بهدف الاستفادة منها، وقد حاولنا بهذا الصدد الإطلاع على مختلف البحوث والدراسات التي تعالج الإستراتيجية الروسية اتجاه دول جنوب القوقاز ولذلك سنتطرح إلى بعض الأدبيات التي تقدم الموضوع:

1.مذكرة ماجستير للطالب 'نوفل لعمارة' بعنوان: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة جنوب القوقاز وتأثيرها على أمن واستقرار دول المنطقة سنة 2006، بجامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، وتطرق فيها إلى التعريف بالمنطقة، وبعدها تناول أهمية المنطقة بالنسبة لدول الجوار، وفي الأخير تناول التنافس الدولي على منطقة جنوب القوقاز.

2. مذكرة ماجستير لطالبة 'فرقاني فتيحة' بعنوان: الصراع الأمريكي الروسي حول منطقة جنوب القوقاز دراسة حالة جورجيا سنة 2010، بجامعة دالي إبراهيم -الجزائر، العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، تطرقت فيه الباحثة إلى أهمية منطقة جنوب القوقاز بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والروسية وبعدها قامت بدراسة الصراع الأمريكي الروسي في القوقاز مع دراسة حالة جورجيا.

2. المقالات المنشورة في الدوريات العلمية المتخصصة:

أ. مقال للباحث الطالب 'حسين حافظ' بعنوان: المتغيرات الجديدة في سياسة روسيا الاتحادية اتجاه منطقتي آسيا الوسطى والقوقاز 2012، تناول فيه الباحث حرب القوقاز، وبعدها تطرق إلى أهمية القوقاز الإستراتيجية لمستقبل روسيا الاتحادية.

ب. مقال للباحثة 'لبنى خميس مهدي' بعنوان: الأهمية الإستراتيجية لإقليم القوقاز وفق المنظور الروسي 2015، تناولت فيه الباحثة الأهمية التاريخية والسياسية والجغرافية للمنطقة، وبعدها تطرقت إلى أهمية الإقليم القوقاز اقتصاديا وعسكريا لروسيا الاتحادية.

ج. مقال للباحث 'جواد صندل'بعنوان روسيا وجورجيا، النفط والجيواستراتيجية: منظور جغرافي سياسي 2009، تناول فيه الباحث الخصائص المكانية لمنطقة القوقاز، وبعدها تطرق إلى الأهمية جيوبولتيكية للقوقاز، وفي الأخير تناول طبيعة الأبعاد الجيوبولتيكي في المنطقة.

تاسعا- تقسيم الدراسة:

تشمل هذه الدراسة على ثلاث فصول:

الفصل الأول ويهتم هذا الفصل بالإطار المفاهيمي والتاريخي للإستراتيجية الروسية بحيث قسمناه إلى مبحثين:

ففي المبحث الأول تطرقنا إلى مفهوم الإستراتيجية الروسية، ففي البداية تناولنا تعريف الإستراتيجية ثم خصوصيات الإستراتيجية الروسية وكذلك مفهوم السياسة الخارجية الروسية.

والمبحث الثاني تناولنا فيه تطور الإستراتيجية الروسية عبر عدة مراحل، الإستراتيجية السوفياتية، الإستراتيجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مرحلة ما بعد 2000 ثم تناولنا الإستراتيجية الروسية في دول الخارج القريب.

الفصل الثاني يتطرق إلى الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة جنوب القوقاز (جورجيا، أرمينيا، أذربيجان).

فالمبحث الأول يتحدث عن التحديد الجغرافي لدول جنوب القوقاز

أما المبحث الثاني يوضح الخصوصيات الجيواستراتيجية لمنطقة جنوب القوقاز، وتناولنا فيه الأهمية المنطقة بالنسبة للدول الإقليمية ثم الدولية، ثم الامتداد الجيوبولتيكي الروسي لدول الخارج القريب، ثم بعدها تطرقنا إلى الرهانات لأنابيب الطاقة في المنطقة.

الفصل الثالث تناولنا فيه الإستراتيجية الروسية في منطقة جنوب القوقاز وهذا من خلال مبحثين:

المبحث الأول يكشف المصالح الحيوية الروسية في المنطقة وحتى المصالح الاقتصادية، ثم الأهمية الأمنية وتحدياتها، وبعدها الطموحات العسكرية الروسية في المنطقة.

أما المبحث الثاني فيتطرق إلى تطور الإستراتيجية الروسية في المنطقة على ضوء التحولات الإقليمية في بداية نتناول التحول في الإستراتيجية الروسية اتجاه دول جنوب القوقاز وبعدها الأدوات الإستراتيجية الروسية في المنطقة وفي الأخير تناولنا تحديات ومعيقات النفوذ الروسي في المنطقة.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والتاريخي للإستراتيجية الروسية

المبحث الأول: مفهوم الإستراتيجية الروسية

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية

المطلب الثاني: خصوصيات الإستراتيجية الروسية

المطلب الثالث: مفهوم السياسة الخارجية الروسية

المبحث الثاني: مراحل تطور الإستراتيجية الروسية

المطلب الأول: الإستراتيجية السوفياتية

المطلب الثاني: الإستراتيجية الروسية ما بعد الحرب الباردة (1990-2000)

المطلب الثالث: الإستراتيجية الروسية لمرحلة ما بعد 2000

المطلب الرابع: الإستراتيجية الروسية تجاه دول الخارج القريب

تعتبر روسيا من بين القوى العظمى في العالم، ليس فقط لأنها تعتبر الوراثة الرئيسية للإتحاد السوفياتي سابقا، بل لأنها تتوفر على عدة عوامل تؤهلها لتكون من بين الدول الكبرى وتحظى بدور فعال في النظام الدولي، فروسيا من ناحية توفر الموارد فهي تعتبر دولة غنية بالموارد الطبيعية والبشرية والطاقوية.

تزامنا مع ما مرت به روسيا من أحداث وتحولات من خلال انهيار الإتحاد السوفياتي وتفكك حلف وارسو، وقيام كيان جديد هو روسيا الاتحادية، فالإستراتيجية الروسية مرت بالعديد من التطورات والتغيرات، مما أدى إلى إعادة صياغة استراتيجيه جديدة ولا سيما بعد أن أصبح "فلاديمير بوتين" رئيسا عام 2000، حيث أصبحت أكثر طموحا وحزما تخدم مصالحها وتسعى إلى تحقيق أهدافها.

فروسيا كانت ولا تزال من أهم الأقطاب الفاعلة في العالم، نظرا للمكانة التي حضيت بها على كل مر الزمن، مما أدى إلى تنامي العلاقات الروسية مع العديد من الدول وكذا تأثيرها وتأثرها بمختلف الأحداث في النظام الدولي.

لذا فقبل التطرق إلى الإستراتيجية الروسية كان لزاما علينا التعرض أولا إلى مفهوم الإستراتيجية في سياقها النظري، والتي تعتبر واحدة من بين الفعاليات الحيوية المصاحبة لتشكل الدول ونموها وإستمراريتها ثم التطرق إلى الإستراتيجية الروسية وخصائصها وتطورها.

المبحث الأول: مفهوم الاستراتيجية الروسية

الإستراتيجية هي عمل نبيل لا يمارسه إلا نخبة من الناس لهم مستوى عال من المسؤولية وأهمها، العلمية والمعرفية فقد طرأت على مفهوم الإستراتيجية تحولات مختلفة وكثيرة، حيث تحظى الإستراتيجية، كموضوع باهتمام واسع النطاق من لدن المفكرين والمثقفين والأكاديميين، فضلا عن اهتمام النخب القيادية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية لما لها من تماس شديد وعلاقة وثيقة بالعديد من مجريات السياسة الدولية وهذه الجاذبية التي تتحلى بها الإستراتيجية جعلت منها مفردة مقترنة بجملة أفعال لا حصر لها وإن لم تكن ذات طبيعة سياسية[1].

المطلب الأول: تعريف الإستراتيجية

يعد مصطلح الإستراتيجية من المصطلحات الحديثة نسبيا ولكن جذوره التاريخية تعود إلى حقبة زمنية بعيدة، إذ يعود استخدامه إلى الإغريق الذين أعطوا لهذا المصطلح المضمون العسكري، وقد أصبح معروف لمدة طويلة من الزمن أن الإستراتيجية تعرف على أنها: فن كبار القادة العسكريون أو فن الأشياء العامة.

لكن استعمال المصطلح لم يقتصر على الإغريق فحسب بل تعداهم إلى الشعوب التي عرفت القتال والحروب بصيغة أو بأخرى أو على المستوى معين، وقد تطور هذا المفهوم ليعبر عن تطور قوانين الحرب وأشكالها، وقد عبرت الدراسات التي أجرها العسكريون السياسيون في عصر النهضة في أوربا عن الإستراتيجية من خرجت عن إطارها العسكري الضيق لتشمل الحياة السياسية وكافة مجالات الدولة.[2]

---

[1]– عبد القادر محمد فهمي، المدخل إلى الإستراتيجية، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، (الأردن: عمان)، 2011، ص11.

[2]– سعد شاكر شلبي، الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص13.

التحليل الكلاسيكي للأصل مصطلح إستراتيجية يعود إلى وجوده في مختلف اللغات الأوربية أو الإغريقية أو اللاتينية ففي الألمانية نجد strategie وفي الروسية نجد Strategiya، ومصطلح الإستراتيجية ذاته مقسم إلى جزئين:

Stratos: ونعني به الجيش أو الجيوش في حالة الحرب أي جيوش التي تعسكر في منطقة ما.

Agein: ونعني بها الدفع إلى الأمام.[1]

كما يرجع العديد من المفكرين أصل كلمة إستراتيجية إلى الكلمة اليونانية stratéges التي تعني الأمن العسكري في عهد الديمقراطية اليونانية.[2]

هناك عدة تعاريف للاستراتيجية لذلك لابد من إستعراض أغلبها:

يمكننا أن نذكر التعريف الذي قدمه المارشال: "بأنها التحركات التي تتم في تأني عن نظر العدو وقبل المعركة، هدفها تحقيق تفوق عددي في يوم المعركة".

كما يقدم كلاوزفيتس تعريفا أكثر شمولا يعتبر الإستراتيجية استخدام القتال من أجل غايات الحرب يجب عليها أن تحدد من كل فعل، الحرب غاية تتعلق بالهدف من الحرب".[3]

أما عن جوميني بحيث لم يخرج جوميني عن تعريف كلاوزفيتس عموما ولكنه ركز على الإستراتيجية في المجال العسكري- إستراتيجية العمليات والمناورة الإستراتيجية.[4]

---

[1]– نسيمة طويل، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا في (دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة)، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة باتنة، 2010، ص20.

[2]– عبد القادر محمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص ص11-12.

[3]– صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك (كلية العلوم السياسية)، الدنمارك، ب ط، بس ن، ص16.

[4]– منير شفيق، الإستراتيجية والتفكيك في فن علم الحرب من السيف والدرع إلى الصاروخ والأنفاق، الدار العربي محفوظة للناشر، ط 1، لبنان: بيروت، 2008، ص50.

كما عرف ليدل هارت الإستراتيجية والتي ربطها بالمجالات العسكرية على أنها "فن توزيع الموارد العسكرية وتطبيقها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من السياسات الموضوعة، وهو لم يكتفي عند هذا الحد بل أشار إلى مفهوم أعم يقوم على مختلف الآليات التي تحكم استخدام القوة العسكرية جنبا إلى جنب مع الوسائل الاقتصادية والسياسية والنفسية". [1]

في حين عرفها فوش على أنها "فن حوار الإرادات التي تستخدم القوة كل خلافاتها".[2]

كما عرفها ماوتسيتونغ: "بأنها دراسة قوانين ككل بمعنى أن المهمة الإستراتيجية هي دراسة تلك القوانين التي تحكم الحرب في وضع الحرب ككل". [3]

تعريف "أندريه بوفر" الإستراتيجية هي فن استخدام القوة لتقوم بأكبر إسهام في اتجاه تحقيق الغايات التي وضعتها السياسة.[4]

أما بوفير جنرال فرنسي "يعرف الإستراتيجية الكلية هي التي تقود الصراع سواءا أكان عميقا مباشرا أم غير عنيف سواء أدار في الميادين السياسية، أم الاقتصادية أم الدبلوماسية أم العسكرية أو شملها فيها كلها في وقت واحد لأن المسألة في الواقع كلية، ومن ثم لا يمكن رؤية الإستراتيجية من وجهة نظر عسكرية صرف لأن ذلك سيغفل مجموعة من العوامل". [5]

كما يعرفها الدكتور أحمد النعيمي أستاذ العلوم السياسية في كتابه السياسة الخارجية "بأن الإستراتيجية في معناها المعاصر بدأت تحتوي على جوانب سياسية واقتصادية

---

[1]– عز الدين أبو سمهدانة عبد الله، الإستراتيجية الروسية تجاه الشرق الأوسط (دراسة حالة القضية الفلسطينة) مذكرة ماجستير، جامعة الأقصى بغزة، 2012، ص27.

[2]– نسيمة طويل، مرجع سبق ذكره، ص22.

[3]– منير شفيق، مرجع سبق ذكره، ص56.

[4]– منير، المرجع نفسه، ص58.

[5]– المرجع نفسه، ص61.

ودعائية وغيرها، وبهذا المعنى أصبحت الإستراتيجية المعاصرة تدخل في التخطيط الاقتصادي لتكون الإستراتيجية الاقتصادية والتخطيط السياسي تكون الإستراتيجية السياسية".[1]

وعليه يمكننا القول بأن الإستراتيجية هي "مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف التي تحدها السياسة، وعادة تتبع السياسية أيبلد من الفلسفة السائدة فيه "كما يمكن القول "بأنها وسيلة لتحقيق غاية محددة أو رسالة الدولة في المجتمع الدولي".[2]

أولا- الفرق بين الإستراتيجية وبعض المصطلحات ذات صلة:

1-الإستراتيجية والتكتيك:

الإستراتيجية فن القيادة العامة في الحرب بأجمعها، إنما التكتيك فن القيادة في ميدان المعركة والتي اشتقت من تأسيس اليونانية، وهي فعل معناه يهيئ للحرب، والإستراتيجية في الأعمال الحربية هي الخطة العامة التي توضع لإحراز هدف.

أما التكتيك فهو تصميم خطة معركة واحدة".[3]

2-الإستراتيجية والجيواستراتيجية:

الجيواستراتيجية تبحث في المركز الإستراتيجي للدولة أو الوحدة السياسية، سواء في الحرب أو السلم، فتتناوله بالتحليل إلى عناصره أو عوامله الجغرافية العشرة، وهي الموقع والحجم، والشكل، والاتصال بالبحر، والحدود، والعلاقة بالمحيط والطبوغرافيا والمناخ، والموارد، والسكان، ويمكن تعريف الجيواستراتيجية أيضا بأنها "دراسة الموقع

---

[1]-وليد حسن محمد، دور الرئيس بوتين في رسم الإستراتيجية الروسية الجديدة، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العراق، العدد 25-24، ببن، ب س ن، ص229.

[2]-وليد حسن، مرجع سبق ذكره، ص230.

[3]-صلاح نيوف، مرجع سبق ذكره، ص28.

الإستراتيجي للدولة أو المنطقة الإقليمية" ومدى تأثير هذا الموقع في العلاقات السليمة والحربية".[1]

3-الإستراتيجية والتخطيط:

التخطيط عملية إدارية تنحو في الغالب إلى التصميم وتنظيم الأشياء وترتيبها وإدارة الموارد وغيرها، بينما الإستراتيجية خارجية تتوجه بالملاحظة والإستقراء والتوقع أثناء التقدم، كما أن التخطيط يعمل في البيئات المسيطرة عليها، لذا يرى ضروريا عند وضع الخطط أن تحدد الموازنات سلفا والأشخاص في المواقع الوظيفية والهياكل وغير ذلك، بينما مجال عمل الإستراتيجية هو البيئات غير المتوقعة التي لا تحكمها، قواعد ثابتة، حيث تنشأ فرص تتطلب موارد غير ما رصد من قبل، أو ينشأ تهديد يتطلب فيه تدابير لم توضع في الحسبان. [2]

4-الإستراتيجية والسياسة الخارجية:

السياسة الخارجية عند تشارلز هيرمان والذي يعرفها بأنها تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعوا القرار الرسميون في الحكومة أو من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية.

أما بالنسبة لعلاقة الإستراتيجية بالسياسة الخارجية، فقد بين الكاتب محمد طه بدوي هذه العلاقة من خلال تعريفه للإستراتيجية حيث اعتبر "أن الإستراتيجية والدبلوماسية في نظرية وحدة السياسة الخارجية، ليستا إلا لوجهين المتكاملين لفن واحد هو فن السياسية".[3]

---

[1]– عابد سعود، الفرق بين الإستراتيجية والجيواستراتيجية، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي:
www.alriyadh.com/509799

[2]– ما بين الإستراتيجية والتخطيط، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني:
http://ar-islamway.net/article/28401

[3]– أحمد النعيمي، السياسة الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، ب ط، ب ب ن، 2011، ص ص20-35.

أما عن علاقة الإستراتيجية بصناع القرار، فإنها الإستراتيجية تعد الإطار العام الذي يضبط قواعد سلوك أصحاب القرار للوصول إلى القرار النهائي، أي أن الإستراتيجية هي المرشد الذي يسير صانع القرار على أساسه.

أي أن صناع قرار، في أي دولة من المفترض أن يسيروا وفق إستراتيجية واضحة، ولهذه الإستراتيجية أدوات عديدة لتحقيقها ومن ضمنها الدبلوماسية والتي تندرج تحت إطار السياسية الخارجية. [1]

ثانيا- وسائل الإستراتيجية:

صنفت وسائل الإستراتيجية إلى نوعين رئيسيين هما:

أ-الوسائل المادية: يقصد بها جميع الوسائل الاقتصادية من موارد طبيعية وحجم الإنتاج والحالة المالية والتجارية، والوسائل العسكرية (نوع العتاد وحجم التسلح وعدد الجيش، كل هذه الوسائل مجتمعة توفرها يمنح الدولة حرية المناورة وقوة دعم هائلة ودافعية لإنجاز الأهداف السياسية والقومية وتحقيقها والدفاع عنها أمام التهديدات التي تواجهها.

ب-الوسائل المعنوية: وهي منظومة الأفكار والإيديولوجية والحضارية ودرجة التعبئة السياسية الداخلية ووضوح الرؤية في المسائل الخارجية التي تشكل مع الوسائل المادية مصفوفة حضارية متكاملة تشكل عناصر دفع للدولة لممارسة نفوذها الخارجي وتحقيق تماسكها الداخلي وتنفيذ إستراتيجيتها لتحقيق مكاسبها الوطنية وحماية مصالحها الوطنية.[2]

المطلب الثاني: خصوصيات الإستراتيجية الروسية

منذ تفكك الإتحاد السوفياتي عام 1991، وظهور روسيا الاتحادية في إثر ذلك، بوصفها وارثته الشرعية من الناحية القانونية وكونها أكبر الجمهوريات المستقلة من حيث

---

[1]- عامر عبد الفتاح أحمد عبد الغفار، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام (2011-2014)، مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، فلسطين: نابلس، 2015، ص23.

[2]- عز الدين عبد الله أبو سمهدانة، مرجع سبق ذكره، ص36.

المساحة والسكان والناتج القومي والقوة العسكرية، وروسيا تسعى للحفاظ على مركزها كقوة عظمى، ولا سيما مع خسارتها الكبيرة في أفغانستان فالكرملين الذي فقد سلطته على دول البلطيق، وضاعت منه ثروات الجمهوريات الإسلامية في آسيا بعد أن استغلها عقودا طويلة، وانفض عنه حلفاؤه في منظومة الدول الاشتراكية، يحاول اليوم إعادة صوته ليؤكد أنه موجود وأن لديه القوة لإثبات هذا الوجود.

فروسيا الاتحادية هي واحدة من القوى الأساسية، ليس فقط لأنها تعتبر الوارثة الرئيسية للإتحاد السوفياتي، بل لأنها تتوفر على مجموعة من عوامل القدرة التي تؤهلها للقيام بهذا الدور حاليا وفي المستقبل.

فإذا ما حاولنا النظر إليها من زاوية عناصر قوة الدولة، سنجد أنها تتوفر على موارد هائلة لم تستغل بعد، وستكون إذا ما استغلت دافعا رئيسيا لجعل روسيا الاتحادية واحدة من أغنى دول العالم، أما من الناحية الجيوبولتيكية ذات المصداقية العالية، إذ هي تشكل القلب وتقترب جدا من قوس النفط وقوس الأزمات في آن واحد وإذا ما اضفنا الإرث السياسي الإستراتيجي المتحقق لروسيا الاتحادية نتيجة تفكك الإتحاد السوفياتي، فإن ذلك كله سيجعل روسيا الاتحادية أحد الأطراف الرئيسية على المسرح الدولي.[1]

بما أن رسم الإستراتيجية معنية يتطلب من الدولة توضيح الغايات الوطنية الأساسية، كونها تشكل العامل الرئيسي في عملية التخطيط الإستراتيجي العام، فإن روسيا الاتحادية وبعد معاناتها من عديد المشاكل عقب بروزها كدولة ديمقراطية جديدة تعتمد على اقتصاد السوق أدى إلى نشوء أنماط جديدة من التفكير الإستراتيجي تركز على الأمن القومي للدولة الروسية الجديدة، والتهديدات التي قد يتعرض لها هذا الأمن ومن ثم تحديد أهم تلك الوسائل المؤدية إلى تحقيق تلك الأهداف الوطنية المرسومة.

---

[1]– لمى مضر الإمارة، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، المستقبل العربي، لبنان، 2009، ص109.

أما سمات الإستراتيجية الجديدة أي في فترة حكم بوتين–ميدفيدف بعد 2000 وتتمثل في ما يلي: [1]

1- الواقعية: تتسم الاستراتيجية الروسية بنوع من الواقعية من خلال سعيها إلى بناء سياسة براغماتية عن طريق المزيد من التباعد عن الحجج الإيديولوجية التي كان التحرك الدبلوماسي السوفياتي يقوم عليها في الماضي القريب مع الإحلال محلها مبررات سياسية وإقتصادية أكثر وضوحا وتعبيرا عن تطلعات روسيا الإتحادية مستقبلا، وذلك منذ منتصف العهدة الثانية للرئيس يلتسن أين تحقق النهج الواقعي أكثر بعد عام 1993م، تعزز أكثر عد وصول بوتين إلى الحكم عام 2000م، وقد أشار "يفغيني ساتانوفسكي" مدير معهد الشرق الأوسط في موسكو في تعليق له على توجهات، روسيا لبيع أسلحة إلى سورية والتعاون النووي الروسي مع إيران التي تثير خلافات مع الولايات المتحدة الامريكية وإسرائيل إلا أن هذه السياسة هي سياسة واقعية، ولم يعد هناك توق إلى الهيمنة الإيديولوجية.[2]

1- براغماتية القيادة الروسية: ويظهر هذا الأمر من خلال استشفاف القيم الجديدة التي بدأت روسيا تعمل بها، إذ عمد رؤساء روسيا – بوتين وميدفيدف– إلى إظهار وتأكيد قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي" بما في ذلك الإيديولوجية الماركسية– اللينينية التي طالما هيمنت على الإستراتيجية المتبعة، وقد حافظ الرئيس "فلاديمير بوتين" على هذا الخط نفسه من حيث التوجهات العامة، إذ أكد دوما أن روسيا تعسى إلى بناء إستراتيجية تركز على الثبات والتنبؤ والبراغماتية ذات المزايا المشتركة، إذ أن هذه السياسة هي

---

[1]– ويسام شكلاط، الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين (دراسة حالة جنوب المتوسط)، أطروحة مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية، (جامعة مولود معمري– بتيزي وزو)، 2016، ص62.

[2]– لمى الامارة، مرجع سبق ذكره، ص112.

سياسة ذات شفافية قصوى تأخذ بعين الإعتبار المصالح المشروعة للدول الأخرى وتهدف التوصل إلى قرارات مشتركة تخدم مصالح كل الأطراف.

فرغم إعتراف الرئيس بوتين أثناء خطابه السنوي إلى الأمة بأن تفكك الإتحاد السوفياتي كان أكبر كارثة جيوبولتيكية في القرن الماضي بالنسبة إلى الشعب الروسي، فإنه جدد النهج البراغماتي للدولة الروسية مؤكدا ذلك في قوله "إن روسيا يجب أن تتطور كدولة حرة وديمقراطية وإن الهدف السياسي العقائدي الرئيسي هو تطوير روسيا يجب أن تتطور كدولة حرة وديمقراطية إضافة إلى تأكيد الرئيس بوتين أكثر من مرة أنه لكي يكون لك مكان تحت الشمس فلا بد أن تحتفظ بعلاقة جيدة مع الجميع:"، وطبعا يقصد بالشمس النظام الدولي ما استلزم القيام بمبادرات عديدة كالدعوة إلى الإنضمام إلى حلف شمال الأطلسي وهو عدو الأمس القريب، وكذا التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا وأمنيا، والتغاضي عن وجود قواعد عسكرية غربية في دول الإتحاد السوفياتي، فضلا عن طلب الانضمام إلى رابطة العالم الإسلامي التي تحققت في عام 2012.[1]

3- ديناميكية وفاعلية الإستراتيجية الروسية: تظهر ديناميكية أو فاعلية الإستراتيجية الروسية من خلال ما يضمن بصورة جدية عدم العودة إلى الوراء منذ تواري عصر الإيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية أو غياب الإيديولوجية الشيوعية، حيث ظهر فلاديمير بوتين في نظر الغرب كحام للخط الإستراتيجي الجديد الذي انتهجته روسيا في عصر العولمة وحرية الأسواق، مع الإصرار على وحدة تراب الإتحاد الروسي وعدم التفريط بها، إتباع مختلف الوسائل القوة العسكرية، لتأكيد هذه الوحدة كما في الموقف من تمرد الشيشان.

[1]-ويسام شكلاط، مرجع سبق ذكره، ص63.

أهم هدف تسعى إليه روسيا الإتحادية هو إعادة هيبتها والحفاظ على أمنها وسيادتها من أي خطر يحيط بها، هو أمر يدفعها إلى تعزيز وضعها العسكري في المناطق الحدودية.[1]

4-المنافسة الحرة: وضع هدف جديد للسياسة الاقتصادية الروسية، وهو هدف المنافسة على الأسواق، حيث أحل الدستور الجديد هدفه المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الإيديولوجية وقد جاء هذا التحول نتيجة إقتناع المسؤولين الروس باستحالة تولي قيادة الثورة الاشتراكية في العالم بإعتبار أن مهمة قيادة الثورة الإشتراكية العالمية كانت من سمات حقبة الحرب الباردة.

وهذا يظهر الفارق بين الإستراتيجية الروسية الحالية وما كان متبعا في الحقبة السوفيتية، فخلاف للإتحاد السوفييتي، تفضل روسيا الإتحادية-ولأسباب إقتصادية بالدرجة الأولى إرسال المزيد من الأسلحة إلى الدول التي تستطيع دفع ثمنها، من المفيد الإشارة هنا إلى بلوغ هذه الغاية يتطلب المزيد من الإستثمارات من جهة والإصلاح البنيوية للقاعدة الصناعية الروسية لرفع مستواها التنافسي من جهة أخرى.[2]

5- حرية الحركة (المرونة): على الرغم من انهيار الإتحاد السوفييتي وما صاحبه من انهيار في الداخل الروسي وخاصة في المجال الإقتصادي، إلا أن هذا الإنهيار لم يصاحبه فرض شروط على روسيا، أي أن الإنهيار لم يحصل نتيجة هزيمة، وبالتالي لم تفرض شروط على روسيا من قبل النظام العالمي الجديد، مثلما حصل مثلا مع ألمانيا عقب الحرب العالمية الثانية، لذا فقد تبقى لدى روسيا حرية حركة في المجال الدولي، حيث سعت منذ الأساس للعب دور الشريك للقوى العالمية، وخاصة في المناطق التي لها مصالح استراتيجية فيها، كما أن روسيا الحديثة تظهر مقدارا كبيرا من المرونة، فهي تؤكد سعيها واستعدادها للتعاون في القضايا العالمية حتى مع الولايات المتحدة نفسها، وهذا من

---

[1]- عامر عبد الفتاح أحمد الغفار، مرجع سبق ذكره، ص75.

[2]- لمى مضر الإمارة، مرجع سبق ذكره، ص 115.

منطلق سعيها لعدم تأزيم الوضع الدولي، إلا أن هذه المرونة لا تفي الإذعان للولايات المتحدة الأمريكية والغرب بشكل عام، فهي مرنة عندما تقابل بالمثل وليس على حساب مصالحها وأمنها القومي ووحدة أراضيها.[1]

المطلب الثالث: مفهوم السياسة الخارجية الروسية

تعتبر السياسة الخارجية المرآة التي تعكس آراء الدولة، وتوجهاتها نحو المواقف المختلفة في الساحة الدولية حيث أنها تعبر عن مصالح دائمة لهذه الدولة، لأنه لا يوجد صداقة ولا عداوة بل مصالح دائمة، وبما ان روسيا دولة قارية كبرى فإن لديها العديد من المصالح التي تسعى إلى تحقيقها بإستخدام جميع الوسائل الدبلوماسية أو الإقتصادية أو العسكرية. [2]

أهداف السياسة الخارجية الروسية:

للسياسة الخارجية الروسية عدة أهداف استراتيجية مثلها مثل أي سياسة خارجية لأي دولة، كما أن هذه السياسة ووسائلها تندرج تحت إطار إستراتيجية روسية متكاملة، تكون فيها هذه السياسة ووسائلها من أدوات تنفيذ هذه الإستراتيجية،[3] فقد اعتمدت روسيا الإتحادية في سياستها الخارجية على عدة دوائر تعتمد على مراحل نموها ومدى استقرارها السياسي والاقتصادي، وفي كل هذه الدوائر كان الهدف الأسمى هو تحقيق الاستراتيجية أمنية على المدى البعيد.[4]

ويمكن القول بأن أهم أهداف السياسة الخارجية الروسية منذ سنة 2000 تتمثل في:

1- تقوية القدرات الروسية والحفاظ على الأمن القومي الروسي ووحدة الأراضي الروسية: على الرغم من اتسام السياسة الروسية بقدر كبير من البراغماتية ولجوئها، في

---

[1]– عبد العزيز مهدي الرواي، توجهات السياسة الخارجية الروسية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مجلة دراسات دولية، العدد 35، ص159.

[2]- عامر عبد الفتاح، مرجع سبق ذكره، ص ص75-76.

[3]– المرجع نفسه، ص 64.

[4]– حسين عماد حسين العوضي، السياسة الخارجية الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية، والسياسية والاقتصادية، (ألمانيا: برلين)، 2017، ص1.

أكثر الأحيان إلى الحوار والتفاوض، إلا أن هذه الإستراتيجية لا تغفل موضوع القدرات الروسية، العسكرية منها خاصة، ومع إنهيار الاتحاد السوفياتي، حجم تهديدات كبيرة موجه نحوها، سواء داخلية من خلال ظهور عدة تحديات عرقية منها وانفصالية، وخارجية عن طريق الصراع المتجدد مع الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في الغرب، وجيران روسيا الذين يبحثون عن مطالب لهم من روسيا وفتح قضايا حدودية، لذا فإن الإستراتيجية الروسية تسعى لتثبيت هامش جيد من الردع يكون عاملا ضامنا لسلامة وأمن البلاد، وهذا الهامش تحافظ عليه روسيا عن طريق التمكين والتطوير المستمر التي تجربه على الجيش الروسي وأسلحته، عن طريق المناورات وفحص الجهوزية المستمرة، والتطوير والتصنيع المستمر للأسلحة.[1]

2-تأمين الظروف المناسبة للتطور الإقتصادي:

لقد قامت روسيا على بقايا الإقتصاد السوفياتي المنهار، الذي جلب لروسيا مكانة اقتصادية دولية ضعيفة جدا، لذلك حاولت أن تستعيد توازنها الإقتصادي السوفيتي المنهار الذي جلب لروسيا مكانة اقتصادية ودولية ضعيفة جدا، لذلك حاولت أن تستعيد توازنها الاقتصادي من جديد، عن طريق جذب الاستثمارات ورؤوس الأموال، وتنشيط تجارة السلاح وزيادة الصادرات الروسية، وإقامة علاقات إقتصادية مع الدول لذلك إندمجت روسيا في العديد من نشاطات السياسة الخارجية مثل مجموعة الدول الصناعية الثماني الكبرى، ومنتدى آسيا باسيفيك للتعاون الإقتصادي ورابطة الأمم لجنوب شرق آسيا ومؤتمرات القمة الروسية مع الإتحاد الأوربي وغيرها. [2]

3- إقامة نظام دولي متعدد الأقطاب:

وذلك من خلال التأكد على إستقلالية وتوازن السياسة الخارجية الروسية، ومراعاتها في الوقت نفسه لمصالح الدول الأخرى، مع الرفض الحازم لعالم يحكمه قطب

---

[1]- حسين عماد حسني العوضي، مرجع سبق ذكره، ص2.

[2]- عز الدين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص 96.

واحد حيث ذكر "الرئيس بوتين" إن تحديات وتهديدات جديدة للمصالح القومية لروسيا قد بدأت تظهر على الصعيد العالمي، فهناك سعي متزايد نحو تأسيس هيكلية عالمية أحادية القطبية تسيطر بموجبها الولايات المتحدة عسكريا وإقتصاديا على العالم بإستخدام القوة، إن روسيا تسعى لتحقيق نظام عالمي متعدد الأقطاب يمكنه أن يعكس فعلا التنوع الموجود في العالم الحديث بمصالحه الكبيرة.[1]

4- إقرار السلام العالمي:

من خلال تجنب النزاعات العسكرية والتأكيد على مبدأ التوازن والصداقة مع شعوب ودول العالم كافة، وهو متطلب أساسي لتحقيق النمو الإقتصادي لروسيا، والحصول على أكبر قدر من الصفقات الاقتصادية التي من شأنها أن ترفع مستوى الاقتصادي الروسي.[2]

5- مكافحة الإرهاب:

إن الإعتبار الأساسي الذي جعل مكافحة الإرهاب أحد أهداف السياسة الخارجية الروسية ينبع من المصالح الأمنية الروسية، فشعور روسيا بتنامي موجة الفوضى على حدودها الجنوبية في القوقاز وآسيا الوسطى، التي من شأنها أن تقود إلى أعمال إرهابية وقد دفع دعمها للحرب على الإرهاب على إمتناع الولايات المتحدة الأمريكية الأوربية الغربية عن انتقاد انتهاكاتها لحقوق الإنسان في تلك المناطق ومنطقة الشيشان، وأيضا جورجيا التي تأوي مقاتلين من الشيشان لذلك فروسيا تعتبر الحركات الأصولية "الإسلامية" من أخطر التحديات التي تواجه أمنها الإقليمي ولا سيما أن ثمة جماعات متطرفة على غرار تنظيم القاعدة نجحت في تثبيت أقدامها وتهديدا لمصالح الروسية في منطقة جمهوريات آسيا الوسطى. [3]

---

[1]- حسين عماد، مرجع سبق ذكره، ص3.

[2]- عز الدين عبد الله، مرجع سبق ذكره، ص97.

[3]- حسين عماد، مرجع سبق ذكره، ص3.

المبحث الثاني: مراحل تطور الإستراتيجية الروسية

تعتمد جل الدول إلى تبني إستراتيجية خاصة، هناك بعض الدول تبني استراتيجية دائمة في حين هناك دول أخرى تبني إستراتيجية مؤقتة، كما تختلف كل استراتيجية من فترة إلى أخرى وككل الاستراتيجيات مرت الإستراتيجية الروسية بمراحل مختلفة، خاصة كون روسيا ولا تزال تتمتع بثقل سياسي على مستوى المشهد الدولي، كونها الوريث السياسي والعسكري للإتحاد السوفياتي، فقد كانت التوجهات السياسية بعد تفكك الاتحاد السوفياتي من أهم المعضلات التي واجهتها، في ظل المعطيات الجديدة المتمثلة في الإنهيار الشامل للإتحاد السوفياتي وفي ظل تشكل النظام الدولي، أحادي القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية جعل عملية صياغة الاستراتيجية الروسية في إطارها الخارجي ذات تناقضات ما بين الواقع الجديد والواقع السابق.[1]

المطلب الأول: الاستراتيجية السوفياتية

بانتقال روسيا إلى المرحلة السوفياتية صارت قطبا دوليا بإمتياز، لا يتنازع في عالم متعدد الأقطاب على غرار ما جربته موسكو في القرون الفائتة، بل يتنازع هذه المرة مع قطب وحيد منافس تمثله الولايات المتحدة، في تلك المرحلة لم يكتف الروس بصناعة قوة عظمى اعتمادا على اثنية واحدة تضم السلافين فحسب، بل سرعان ما توجه الشيوعيون إلى ضم أراض شاسعة وإثنيات وقوميات متعددة في رقع جغرافية مترامية.

بالإضافة إلى ضم الدول والأقاليم تمكنت روسيا من نشر رسالتها الإيديولوجية دون غزو عسكري حتى جاء منتصف القرن العشرين كانت الشيوعية قد هيمنت على أكبر وأوسع مقاطعات العالم، من نهر الألب في وسط أوربا إلى خليج كمتشتكا وشنغهاي وكوريا، وفيتنام بل تمكنت الأحزاب الشيوعية في أوربا الغربية من الوصول إلى السلطة،

[1]– ويسام شكلاط، مرجع سبق ذكره، ص89.

وصارت الإيديولوجية الماركسية بين المفكرين الأوربيين هي المثال والمنهج بل وعبرت الشيوعية المحيط الأطلسي لتجتاح أمريكا اللاتينية. [1]

قد صيغ المذهب العسكري للإتحاد السوفياتي في ضوء الآراء الحزبية لنظرية الماركسية اللينية والعقيدة السياسية للحزب الشيوعي السوفياتي كما كانت تنظر إلى الحرب بوصفها حالة حتمية بين النظامين الإجتماعيين الرأسمالي والإشتراكي، وأحد أشكال الصراع الطبقي التي تلجأ القوى الرأسمالية إلى إشعالها للحصول على السيطرة العالمية.

تبنت الإستراتيجية السوفييتية في عقود الحرب الباردة مفهوما عالميا للأمن، توسع ليشمل الدول الأعضاء في حلف وارسو، والحلفاء والأصدقاء في المنطقة العربية وإفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

كانت أعمال بناء القوات تعتمد على دراسة استراتيجية العدو المحتمل، واتجاهات تطور قواته المسلحة، وطبيعة الحرب التي ينوي شنها. [2]

تركزت الاستراتيجية السوفياتية في محاولة تثبيت النفوذ السوفياتي في دول منطقة شرق أوربا من خلال عقد سلسلة من مواثيق الدفاع المشترك، أو الأمن المتبادل بين الإتحاد السوفياتي وبين كل من هذه الدول، وقد أعطت هذه المواثيق السوفييت حق الوجود بل السيطرة العسكرية المباشرة على هذه الدول يضاف إلى ذلك حرص الإتحاد السوفياتي على إيجاد أنظمة شيوعية فيها، تدين بإيديولوجية وتحمل الولاء المطلق له، ويفسر ذلك سلسلة إجراءات التطهير التي نفذها ضد بعض القيادات الحاكمة في شرقي أوربا لكي يكتبها بعيدا عن تحزبات المصالح الوطنية أو الولاءات القومية في محور واحد يواجه به

---

[1]– عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي أزمة الفترة الانتقالية، الدار العربية للعلوم ناشرون، قطر: الدوحة، ط1، 2009، ص ص19–20.

[2]–على الحاروتي، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مجلة الشؤون الخليجية، العدد62، 2010، ص 114

النظام الرأسمالي العالمي بمركز ثقله المتمثل في قوة أمريكا، وقد رجع الإتحاد السوفياتي عن أسلوب التحالفات الثنائية فيما بعد مستبدلا إياها بحلف جماعي كبير هو حلف وارسوا الذي أصبح أداة المواجهة السوفيتية الرئيسية ضد حلف شمال الأطلسي. [1]

المطلب الثاني: الإستراتيجية الروسية ما بعد الحرب الباردة (1990-2000)

واجه الاتحاد السوفياتي العديد من الأزمات أدت في النهاية إلى إنهيار الكتلة الشرقية، وسقوط الإتحاد السوفياتي بعد فترة وجيزة ومن ثم فشل التجربة الشيوعية ككل، وتفككه إلى العديد من الدول التي كانت تكونه بقوميات مختلفة وأفكار مختلفة، ومن بين هذه الدول لم تكن سوى روسيا بالحجم الجغرافي والإقتصادي والسكاني والعسكري الذي يمنحها المكانة الدولية وأصبحت هي محور استقطاب دول المنطقة في دور إقليمي قبلته بدلا من دورها العالمي.[2]

من الناحية القانونية والسياسية ورثت روسيا مكانة الإتحاد السوفياتي من غير أن تملك أسباب القوة السوفياتية، كاملة ورغم أنها تمسك ببعض هذه القوة وخاصة عل الصعيد الاستراتيجي العسكري ورغم أنها عانت في المدة التي تلت عام 1991م، لكنها لم تتنازل عن النهج الاستراتيجي للدولة الروسية ذات الدور المهم في السياسة الدولية.[3]

ركزت روسيا في هذه المرحلة التي قادها يلتسن ووزير خارجية كوزريف على الاتجاه غربا وإتباع سياسة الحد الأدنى من التفاعل مع باقي دول الكومنولث المستقلة إلا بما يحفظ مصالح روسيا الحيوية، كذلك ركزت على التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية من منطلق القبول بالمنظور الأمريكي للعلاقات الدولية وإعطاء تنازلات من طرف واحد.

---

[1]–www.mopatel.com/openshare/behoth/siosia21/ soviet.org/mop10jpg.rvt-htm

[2]– وليد نصار، روسيا كقوة كبرى، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، ب ب ن، 2000، ص ص 12-19.

[3]– حميد حمد السعدون، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، العدد 42، ب ب ن، ب س ن، ص1.

ومع نهاية سنة 1992 بدأت تظهر متغيرات جديدة دعت روسيا إلى التفكير في توجه جديد لسياستها الخارجية تمثلت في مواجهة يلتسن المعارضة سياسية قوية لتوجه الأوربي- الأطلنطي من قبل الحزب الشيوعي والأحزاب القومية، حيث انعقدت هذه الأحزاب سياسة لأنها أضعفت مكانة روسيا وطالبت بإتباع سياسة جديدة قوامها إعادة هيمنة روسيا على الدول التي استقلت عن الإتحاد السوفياتي وحماية الروس المقيمين، في تلك الدول إضافة إلى ذلك فقد ظهرت متغيرات جديدة بإتباع سياسية جديدة قوامها إعادة هيمنة روسيا على الدول التي استقلت عن الإتحاد السوفياتي وحماية الروس المقيمين في تلك الدول إضافة إلى ذلك فقد ظهرت متغيرات جديدة في آسيا الوسطى دعت روسيا إلى إعادة التفكير في توجه سياستها وهي اندلاع التنافس التركي الإيراني على آسيا الوسطى مما هدد المصالح الروسية في تلك المنطقة، وتدفق الروس من الدول الخارج القريب. [1]

هكذا بدأ يلتسن في تفسير توجه السياسة الخارجية الروسية اعبتارا من 1994، وبدأ تبلور ملامح التوجه الأوراسي الجديد الذي يرتكز على أساس أن روسيا هي دولة أوراسية وعليها أن توجه سياستها الخارجية نحو العالم الأوراسي الذي تكمن فيه مصالحها، كما أن هذا العالم تتبع منه مصادر التهديد الأساسية للأمن القومي الروسي، وقد بدأ هذا التحول تدريجيا في عهد كوزريف، إذ بدأ يتحدث عن أهمية التكامل مع دول الكومنولث، وحماية الأقليات الروسية فيها اعتبارا من الانتخابات الرئاسية سنة 1993، وبدأت، روسيا في انتقاد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في مختلف أنحاء العالم ومن بينها القصف الجوي الأمريكي للعراق، كما بدأ الحديث عن دور روسي باعتبارها ضامن الأمن والإستقرار في دول الجوار القريب.[1]

[1]– ذيب اسليم القراله، توجهات روسيا الخارجية من عهد يلتسن حتى ولاية بوتن الثالثة، مجلة دراسات وأبحاث (مركز المحترفون الدولي لدراسات والأبحاث)، ب ب ن، 2017، ص 2. .

المطلب الثالث: الاستراتيجية الروسية لمرحلة ما بعد سنة 2000

بعد سلسلة من الإنهيارات الإقتصادية بسبب التبعية للغرب، والتي أدت بيلتسن إلى تغيير رئيس الوزراء عدة مرات، وإستقر الأمر أخيرا عند فلاديمير بوتين، الذي أصبح رئيس للوزراء عام 1999، وبعدها رئيس للجمهورية بعد فوزه في الانتخابات الرئاسية في مارس 2000.[1]

عقب توليه السلطة أعلن بوتين أن من أهم أولوياته هو العمل على إستعادة روسيا مكانتها في مصاف الدول الكبرى، وذلك في إطار نظام متعدد القوى يسمح بهامش من المناورة والتأثير للعديد من القوى إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، ورأى أنه لا يمكن لروسيا استعادة مكانتها كقوى كبرى والحفاظ على استقلالية قررها الداخلي والخارجي، طالما ظلت معتمدة على ما تتلقاه من مساعدات خارجية، وأن روسيا دولة غنية بالموارد ويمكنها تجاوز أزمتها الإقتصادية اعتمادا على مواردها الذاتية. [2]

سعى فلاديمير بوتين إلى تعميق التوجه الأوراسي في سياسة روسيا الخارجية وقدم عدة مبادئ عرفت بمبدأ" بوتين "وفي مقدمة تلك المبادئ التركيز على برامج الإصلاح الداخلي، وركز على تطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة، والعمل على استعادة دور روسيا في آسيا والشرق الأوسط، وعدم السماح للغرب بتهميش الدور الروسي في العلاقات الدولية، وقد أضاف بوتين ثلاث عناصر جديدة للسياسة الخارجية الروسية.

1-أنه إذ استمر حلف الأطلسي شرقا من روسيا فستسعى إلى دعم الترابط بين الدول الإتحاد السوفياتي سابقا لحماية منطقة دفاعها الأول.

---

[1]- فتيحة فرقافي، الصراع الأمريكي الروسي حول منطقة جنوب القوقاز دراسة حالة جورجي، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية (تخصص الإستراتيجية والمستقبليات)، (جامعة دالي إبراهيم)، الجزائر، 2010، ص 112.

[2]- نور هان الشيخ، السياسة الروسية في المنطقة العربية، المنطلقات وحدود الدور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مصر، ب س ن، ص83.

2-إن روسيا تعارض نظام القطبية الأحادية، ولكنه استعمل مع الولايات المتحدة الأمريكية في عدة قضايا مثل الحد من التسلح وحقوق الإنسان وغيرها، فإن روسيا تعمل على دعم بيئتها الأمنية في الشرق عن طريق تقوية علاقاتها مع الصين والهند واليابان.

لكن أحداث 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة وما تلاها من تحول في الإستراتيجية العالمية للولايات المتحدة الأمريكية نحو الحرب الهجومية، وإعتبار الإرهاب بمثابة قضية المحورية للسياسة الأمريكية، أدت إلى حدوث تحول في السياسة الخارجية الروسية نحو التوجه الأورو- أطلسي فقد سعى بوتين إلى إستثمار التحول الأمريكي بإحداث تحول مماثل نحو دعم الإستراتيجية الأمريكية الجديدة من خلال تقديم روسيا عل أنها شريك في محاربة الإرهاب، إن أحداث 11 سبتمبر 2001م، جعلت توجه روسيا نحو الغرب يسير في إتجاه الإندماج في الفضاء الغربي، كما تحدث بوتين مشيرا إلى أن جذور روسيا ترتد إلى القيم الغربية.

حاول بوتين عام 2006 المزج بين التوجهين الأورو-أطلسي والأوراسي الجديد في سياسة جديدة تحقق لروسيا المكانة الدولية دون أن يعني ذلك الصدام مع الولايات المتحدة أو أوربا. ويمكن إبراز أهم ملامح هذا التوجه الجديد فيما يلي:

1- العمل على بناء القوة الذاتية الروسية بشكل مستقل عن النماذج القريبة الجاهزة، والنظر إلى تلك القوة وحدها على أنها المحدد لوضع روسيا في السياسة الدولية.

2- انتقد الرئيس بوتين السياسة الأمريكية الأحادية والانفرادية، وطالب بإنشاء نظام عالمي ديمقراطي، أي متعدد الأقطاب وبتقوية دور القانون الدولي.[1]

3- سعت روسيا إلى بناء مشاركة استراتيجية مؤسسية مع الصين في إطار منظمة شنغهاي للتعاون، والتي تضم دول آسيا الوسطى عدا تركمانستان، وتشمل ذلك مشاركة نفطية لمد خطوط نقل النفط الروسي مع سيبيريا إلى الصين.

[1]- محمد السيد سليم، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية الروسية، السياسة الدولية، 2007، ص ص1-4.

4-كما عملت روسيا على إعادة تقوية علاقاتها مع دول كومنولث (رابطة دول مستقلة)، من خلال عدة أساليب بما فيها الدبلوماسية العسكرية، خاصة لدى الدول ذات التوجه الأمريكي في سياستها الخارجية، وعلى الأخص جورجيا.[1]

كل هذه النقاط تحمل في طياتها العديد من الدلالات حيث أصبحت السياسة الخارجية في عهد بوتين أكثر تحديدا ووضحا من خلال تراجع الكرملين عن فكرة الإندماج في المجتمع الأوربي على الأقل في المدى القريب – التحرر من العقدة الهوياتية المتمثلة في الإنتماء الروسي هل يكون ضمن الحضارة الغربية أم الشرقية، اللجوء إلى سياسة أكثر واقعية تحاول إحداث توازن بين الطموحات الكبيرة لروسيا وإمكاناتها التي تبقى محدودة، محاولة الإبتعاد عن فكرة المواجهة مع الغرب وتكثيف الجهود الرامية إلى ضمان دور مهيمن لروسيا على خارجها القريب. [2]

المطلب الرابع: الاستراتيجية الروسية في دول الخارج القريب

قبل تطرق الى الاستراتيجية الروسية في دول الخارج القريب كان لزاما علينا التعريف بالخارج القريب وبعدها تحديد الموقع الجغرافي لدول الخارج القريب.

أولا- التعريف بالخارج القريب:

الخارج القريب مصطلح أطلق على الجمهوريات التي أصبحت مستقلة نتيجة لتفكك الإتحاد السوفياتي، وأول من إستعمل هذا المصطلح هو وزير الخارجية أندريه كوزريف للتشديد على أحقية نفوذ روسيا في تلك الدول، واستعملها أيضا يفيغني بريما كوف ولاحقا أعلن فلاديمير بوتين أنها بالنسبة لروسيا تعد امتداداها الاستراتيجي على إعتبار أن الخارج القريب دائرة نفوذ روسية،[3] ويجب إخضاع هذه الدول لتدور في فلك روسيا التي

---

[1]– محمد السيد سليم، مرجع سبق ذكره، ص 8.

[2]– صابر آيت عبد السلام، التوجهات الكبرى الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، جسور الدراسات الدولية، 2012، ص 13.

[3]–الخارج القريب – موسكو – تفضلها سوفياتية، متحصلة عليه من الرابط الإلكتروني التالي:
http://darchices.alhayat.com/issue.archive/hayat%20int/2008/08/24

يطمح الرئيس فلاديمير بوتين في ان يجعلها اتحادا سوفياتيا جديدا، والدول المقصودة هي دول البلطيق، أوربا الشرقية، جنوب القوقاز، آسيا الوسطى. [1]

- دول البلطيق: إستونيا، لاتفيا، ليتوانيا.
- دول أوربا الشرقية: بيلاروسيا، أوكرانيا، مولدافيا.
- دول جنوب القوقاز: أرمينيا، أذربيجان، جورجيا.
- دول آسيا الوسطى: كازاخستان، اوزبكستان، قرغيزستان، طاجيكستان، تركمنستان.

ثانيا- الموقع الجغرافي:

1- دول البلطيق: تقع دول البلطيق في المنطقة الشمالية من أوربا وتضم ثلاث دول وهي ليتوانيا، إستونيا، لاتفيا، وتقع هذه الدول على الشواطئ الشرقية لبحر البلطيق ويحدها البحر من الجهتين الغربية والشمالية، وتحدها بولندا وجزء من روسيا من الجهة الجنوبية الغربية، وبيلاروسيا من الجهة الجنوبية الشرقية، وسميت بالبلطيق نسبة إلى اسم بحر البلطيق، اتحدت دول البلطيق الثلاث مع الإتحاد السوفياتي عام 1940م، وهي منفصلة عن القارة الأوربية، وهي دول متجاورة وجميعها تشترك في حدودها مع بحر البلطيق ولها نفس الظروف المناخية والثقافات والتقاليد.

وتعتبر دولة إستونيا من أكثر الدول تقدما فيما بينها (تبلغ مساحة استونيا 45.339 كلم، لاتفيا 64.589 كلم^2، ليتوانيا 64.300 كلم^2، وبمساحة إجمالية تبلغ أكثر من 175 ألف كلم^2.[2]

2- أوروبا الشرقية:

تعد أوربا الشرقية منطقة جغرافية تقع في جهة الشرق والوسط من القارة، وتتميز كل دولة بتاريخها وعاداتها وتقاليدها وحياة شعوبها ولغتها ودينها.

---

[1]-اللعبة الكبرى في آسيا الوسطى، تاريخ النشر يوم 10 أكتوبر 2001م متحصلة عليه من الرابط الإلكتروني التالي:
http://islammemo.ce/print.aspxid=2183

[2]-دول البلطيق قنبلة موقوتة في الصراع الروسي الأطلسي، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي :
http://www.alaraly.co.uk/politics

أ- بيلاروسيا:

تقع بيلاروسيا في شمال شرق أوربا تبلغ مساحتها 207595 كلم^2، مع حدود روسيا وأكرانيا والإتحاد الأوربي (بولندا، وليتوانيا، ولاتفيا)، وهي بلد غير ساحلية عاصمتها مينسك، تتمتع بمناخ قاري معتدل مع صيف حار وشتاء بارد جدا، فهي تقع بين البحر الأسود والمحيط المتجمد الشمالي، وبين منطقة الكاربات وجبال الأورال لذلك فإن بيلاروسيا لديها أرض مستوية تماما، وعبرت أراضي بيلاروسيا من قبل العديد من الأنهار الكبيرة كنهر دينير، ونهر دفينا الغربي، ونهر Pripet.[1]

ب- أوكرانيا:

تتمتع بموقع استراتيجي حيث أنها تقع على تقاطع الطرق بين قارة آسيا وأوروبا، هذا بالإضافة أنها ثاني الدول الأوربية من حيث الكبر في المساحة، وتبلغ مساحتها 603.700 كلم^2، وتتمتع بموارد مائية من البحر الأسود وأوروف وشبكة من الأنهار الدولية منها الدانوب، كما تمتلك أكبر من 3 آلاف بحيرة صغيرة ومتوسطة الحجم،كما يوجد بها إقليم القرم في الجنوب ذات الحكم الذاتي، كما أن روسيا تحدها من الشرق ومن الجنوب البحر الأسود، وتقع بين بولندا ورومانيا.[2]

ج-مولدافيا:

تقع بالجهة الشرقية من أوروبا بين رومانيا وأوكرانيا، وتشكل حدودها الجنوبية والشرقية نهاية جمهوريات الإتحاد السوفياتي، حيث يقع البحر الأسود في آخر نقطة على الحدود الجنوبية وتمثل منظر نهري بروت ودنيستر أجمل المناظر الجغرافية في البلاد على الإطلاق تبلغ مساحتها حوالي 33.846 كلم^2 وعاصمتها كيشيناو.[3]

---

[1]- http://www.almarsal.com/poste/3864

[2]- إيمان أشرف محمد شلبي، مقال بعنوان الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي: http://democraticat.de/p=2592

[3]- جواد صندل، روسيا وجورجيا النفط الجيواستراتيجي، منظور جغرافي سياسي، مجلة ديالي، العدد 41، ب ب ن، 2009، ص8.

3-جنوب القوقاز:

يعتبر حلقة وصل بين إقليم بحر القزوين وبين آسيا الوسطى من الشرق والبحر الأسود وأوربا من الغرب وروسيا شمالا، والجنوب القوقاز المنفصل عن جزئه الشمالي الذي يعد جزء من روسيا الفيدرالية، من خلال سلسلة جبلية تمتد تقريبا على طول 1200 كلم^2 ما بين البحر الأسود وبحر القزوين وهي تضم ثلاث جمهوريات جورجيا، أرمينيا، أذربيجان.[1]

4-آسيا الوسطى:

تعتبر آسيا الوسطى كمنطقة جغرافية بابا مفتوحا نحو منطقة الخليج والشرق عموما ومن يسيطر عليها يستطيع أن يسيطر على الشرق، وبلاد القوقاز وهي منطقة جبلية واسعة الإمتداد كثيرة الإرتفاع، صعبة الإجتياز قليلة الممرات، تمتد على مسافة 1200 كلم لتصل بين البحرين الأسود والخزر (قزوين)، وهي الحد الفاصل بين أوروبا وآسيا، تبلغ مساحتها (399.440.0 كلم^2) وهي بذلك تشكل نسبة 8.3%من مساحة القارة الآسيوية البالغة (47.450.000 كلم^2) وتتوزع هذه المساحة بين الأقطار التي تشكل الكيان السياسي لهذا الجزء من القارة ويحده من الشمال روسيا، ومن الجنوب إيران وأفغانستان وباكستان ومن الغرب الصين ومن الشرق بحر قزوين.

وتضم خمس جمهوريات.

1- جمهورية أوزبكستان مساحتها 447.400كلم^2 وعدد سكانها19.91مليون نسمة.

2- جمهورية طاجيكستان مساحتها 143.100 كلم^2 وعدد سكانها 3.5 مليون نسمة.

3- جمهورية كازاخستان مساحتها 86.600 كلم^2 وعدد سكانها سبعة ملايين نسمة.[2]

---

[1]-دول البلطيق فنبلة موقوتة في الصراع الروسي الأطلسي، متحصلة عليه من الالكتروني الرابط التالي:
http://www.alaraly.co.uk/politics/2016/06/18 .

[2]- عبد الله فلاح عودة العضالية، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، (1991-2010)، مذكرة لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص21-22.

4- جمهورية تركمانستان مساحتاه 488.100كلم^2 وعدد سكانها 3.5 مليون نسمة.

5- جمهورية قرغيزستان مساحتها 198.500 كلم^2 وعدد سكانها 4.3 مليون نسمة.[1]

لقد عكس التوجه السياسي الروسي نحو المنطقة آسيا الوسطى وجنوب القوقاز جوانب مهمة منه رغبة روسيا في إستعادة دورها في أوراسيا من جديد فتكون الأولوية الإستراتيجية التي ترافق الإنفتاح العالمي، هي الإنفتاح على دول منطقة بعد تفكك الإتحاد السوفياتي، أي أن يكون لروسيا دورا إقليميا مؤثرا يسير بتوازي مع دورها العالمي المنشود. [2]

بدأت ملامح العودة الإستراتيجية الروسية للفضاء السوفياتي، وذلك من خلال إنشاء كومنولث الدول المستقلة أو رابطة الدول المستقلة عام 1995، والذي يعد المجال الحيوي للمصالح الروسية،[3]فموسكو أدركت أن لزاما عليها أن تكون قادرة على التوسط والإنفتاح على جيرانها (الخارج القريب) ،وأن تمارس القيادة السياسية ليس فقط في إطار الكومنولث، وإنما من خلال ربط جمهوريات دول الخارج القريب بإتفاقيات والتزامات تصب في خدمة مصالح روسيا ومصالح هذه الجمهوريات في آن واحد.

وعلى الصعيد التوجهات العسكرية – الأمنية الروسية في منطقة آسيا الوسطى بالعموم وطبقا للإدراك الروسي تشكل عمقا استراتيجيا إلى جانب كونها تشكل نطاق أمني جنوبي لها، لذلك وفي إطار الإتفاقيات والترتيبات الأمنية بين روسيا ودول آسيا الوسطى متمثلة بمنطقة معاهدة الأمن الجماعي، تحتفظ روسيا بقواعد عسكرية لها داخل هذه الدول، وزادت أهميتها مع اقتراب حلف الناتو من الحدود الروسية في شرق أوربا ودول

---

[1]– فهد العصيمي، الجمهوريات الإسلامية في روسيا، ب ط، ببن، ب س ن، ص10.

[2]– لبنى خميس مهدي، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى ومستقبل التنافس الإقليمي والدولي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، كلية العلوم السياسة/ جامعة النهرين، ب س ن، ص149.

[3]– طالب حسين حافظ، المتغيرات الجديدة في السياسة روسيا الإتحادية تجاه منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة كلية التربية للبنات، مركز الدراسات الدولية: قسم الدراسات الأوربية، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 2، 2012، ص439.

البلطيق،[1] لذلك اتجهت روسيا صوب هذه الدول لتحقيق جملة من الأهداف ويأتي في مقدمته احتواء وتطويق النفوذ الأمريكي،[2]خشية منها على نفوذها النفطي في سوق الطاقة العالمي وخاصة الأسواق الأوربية التي تقوم روسيا بإمدادها بـ27% من احتياجاتها من النفط، وأكثر من 50% من احتياجاتها من الغاز يدفعها إلى زيادة التغلغل الإقتصادي في دول المنطقة آسيا الوسطى، خاصة قطاع النفط، إذ تقع دولتان من دول آسيا الوسطى، وهما كازاخستان وتركمانستان إلى أذربيجان القوقازية على بحر قزوين وتمتلك الدول الثلاث أكثر من ثلثي شواطئه، وخاصة وأن منطقة آسيا الوسطى وبحر قزوين تمثل ثاني أكبر إحتياطي في العالم من النفط والغاز الطبيعي، بعد الشرق الاوسط، وعليه فإن الخشية الروسية تكمن في توجه المنافسين لاسيما الولايات المتحدة نحو السيطرة على إمكانات الطاقة في المنطقة.[3]

فالجوار القريب أو الخارج القريب لروسيا والمتمثل في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز ودول البلطيق وأوربا الشرقية فقد كان ولا يزال يعد مجالا حيويا إستراتيجيا بالنسبة لها، وبسبب الأهمية القصوى لهذه الدول كانت دائما محل تنافس بين القوى العالمية، وخاصة الولايات المتحدة التي تسعى لبسط نفوذها، وبالمقابل تعمل روسيا جاهدة لأن تبقيها تدور في فلكها وتهيمن عليها كما كانت في فترة الإتحاد السوفياتي لذلك نجد أنه بعد تولي الرئيس فلاديمير بوتين السلطة قوى هذه الطموحات، وكانت إستراتيجية الأمن القومي الروسي التي صدرت عام 2015، قد أكدت على حماية سيادة روسيا واستقلالها ووحدة أراضيها وحماية مصالحها خارج البلاد، وهو إشارة لجوارها القريب بأنها تحت النظرة الإستراتيجية وأنها سوف تكون تحت الهيمنة الروسية.[4]

---

[1]– لبنى خميس مهدي، مرجع سبق ذكره، ص150.

[2]– طالب حسين حافظ، مرجع سبق ذكره، ص440.

[3]– لبنى خميس مهدي، مرجع سبق ذكره، ص151.

[4]– لبنى خميس مهدي، عباس كرار متعب، مستقبل الإستراتيجية الروسية حيال جورجيا، بحث مستل من أطروحة دكتوراه تحت عنوان الإستراتيجية الروسية حيال إقليم القوقاز، جورجيا أنموذجا، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ب س ن، ص112.

خلاصة الفصل:

من خلال دراسة هذا الفصل والمتمثلة في الإطار المفاهيمي والتاريخي للدراسة خلصنا

إلى أن وصول "فلاديمير بوتين" إلى الحكم أدى إلى وضوح التصورات الإستراتيجية الروسية بخصوص ضرورة استرجاع الهيبة والمكانة الدولية الضائعتين والحفاظ على مصالح الأمن القومي الروسي باستعمال كل الوسائل الناعمة والصلبة عكس ما كان موجودا في عهد سابقه الرئيس"بوريس يلتسين" الذي غابت في فترة حكمه الرؤى الإستراتيجية الواضحة لمستقبل روسيا الاتحادية في النظام الدولي.

الفصل الثاني

الأهمية الجيواستراتيجية لمنطقة جنوب القوقاز

المبحث الأول: الموقع الجغرافي لدول المنطقة

المطلب الأول: الأهمية الجغرافية لجورجيا

المطلب الثاني: الأهمية الجغرافية لأرمينيا

المطلب الثالث: الأهمية الجغرافية لأذربيجان

المبحث الثاني: الخصوصيات الجيواستراتيجية لمنطقة جنوب القوقاز

المطلب الأول: الأهمية بالنسبة للقوى الإقليمية

المطلب الثاني: الأهمية بالنسبة للقوى العالمية

المطلب الثالث: رهانات أنابيب الطاقة في المنطقة

المطلب الرابع: الامتداد الجيوبولتيكي الروسي في الخارج القريب

تعد منطقة القوقاز بدولها المستقلة حديثا عن الإتحاد السوفيتي، وأقاليمها الطامحة إلى الإستقلال عن روسيا الإتحادية، من أكثر المناطق في العالم تأزما، ذلك أنها تتألف من مزيج معقد من الإثنيات الدينية والعرقية المتناحرة والتي تمتلك تاريخا طويلا من العلاقات المتوترة والعداء المستحكم والتنافس للإستحواذ على هذه المنطقة كما أن هنالك أطرافا إقليمية تحيط بالقوقاز، تمتلك تاريخا من التأثير والتأثر المتبادل، بما يجري فيها، تنافس هي الأخرى لبسط نفوذها على دول هذه المنطقة وشعوبها، وهذه الأطراف هي روسيا وتركيا وإيران، تعد القوقاز من أكثر مناطق العالم من حيث ضخامة ثرواتها الإقتصادية، خاصة النفطية والغازية، وكذلك كونها تمثل ممرا لثروات بحر قزوين الكبيرة إلى العالم.[1]

[1]– ياسر محمد عليوي، القوقاز جذور الأزمة وانعكاساتها الإقليمية مجلة الجامعة العراقية، (جامعة الأنبار: العراق)، العدد 30، الجزء الأول، ب س ن، ص 302.

المبحث الأول: الموقع الجغرافي لدول المنطقة

القوقاز كلمة سنسكريتية، الأصل تعني الجبال البيضاء أو الجبال الثلجية ، تمثل القوقاز حلقة وصل بين قارة آسيا وأوروبا، فهي برزخ عريض من الأرض الجبلية تقع بين البحر الأسود غرب وبحر قزوين شرقا،[1] تبلغ مساحتها 440400 كلم^2، وبعد تفكك الإتحاد السوفياتي انقسمت منطقة القوقاز إلى شمال القوقاز والذي بقي تحت السيطرة الروسية ويعتبر امتدادا طبيعيا للأقاليم التي ورثتها عن الإتحاد السوفياتي سابقا، وتعتبر منطقة القوقاز التي تحوي ما يقارب 17 مليون نسمة، ومساحة إجمالية تبلغ 186100 كلم^2، بمثابة حلقة وصل بين بحر قزوين والبحر الأسود، وتضم ثلاث جمهوريات حديثة الإستقلال هي جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، والقوقاز هو الإسم الشائع للمصطلح الروسي القفقاس وكلاهما من الأصل اللاتيني "فوقاسوس" ويميل بعض الباحثين إلى الإعتقاد بأن لفظ القوقاز جاء من كاز-كاز. [2]

تعد القوقاز من أكثر مناطق العالم من حيث تباين العرقي والتنوع الثقافي اللغوي والديني فقد تعرضت خلال تاريخها الطويل لغزوات الكثيرة من الأقوام مما ترك أثرا على تركيبتها السكانية ودولها إلى فسيفساء عرقية ودينية وثقافية.[3]

المطلب الأول: الأهمية الجغرافيا لجورجيا

كانت جورجيا مملكة مسيحية يتنازع عنها الفرس والعثمانيون، مما اضطرها على طلب الحماية من الإمبراطورية الروسية في مواجهة محاولات الهيمنة الخارجية الإثنية أساسا من إيران وعندما توسعت الإمبراطورية الروسية في منطقة القوقاز، تمكنت من الاستيلاء على شمال القوقاز، وضمت إليها جورجيا في الفترة (1801-1810) أما ابخازيا فقد تناوب على حكمها العديد من الممالك والإمبراطوريات القديمة، ففي الفترة من القرن

---

[1]- ياسر محمد عليوي، مرجع سبق ذكره، ص303.

[2]- فتيحة فرقاني، مرجع سبق ذكره، ص63.

[3]- ياسر محمد عليوي، مرجع سبق ذكره، ص ص305-306.

التاسع إلى القرن السادس قبل الميلاد كانت ابخازيا جزءا من مملكة كونجا الجورجية القديمة، وقد ألحقت روسيا لسيطرتها عام 1810، والتي كانت تتبع الدولة العثمانية إلا أنها ضمتها رسميا عام 1866م كما ضمت إقليم أو أوسيتيا عام 1801 في خضم سيطرتها على المنطقة بأجملها.

أدت الثورة البلشفية في روسيا عام 1910 إلى قيام دولة جورجيا المستقلة عام 1918، وأصبحت جورجيا جمهورية لوحدها، أما أوسيتيا فقد أصبحت جمهورية بعد الثورة البلشفية في روسيا وانضمت إلى الإتحاد السوفياتي عام 1918، ثم أعلنت عن نفسها بأنها جمهورية تتمتع بالحكم الذاتي عام 1930م، إلى أن المشكلة ظهرت في الإقليم عندما قسم إلى قسمين منذ عام 1922م، الجنوبي لجورجيا كإقليم يتمتع بالحكم الذاتي والشمالي إلى الإتحاد السوفياتي 1924م، بتفكك الإتحاد السوفياتي في نهاية الثمانينات حصلت التداعيات السياسية في دول الإقليم التي كانت تشكله جغرافيا، فقد أعلنت عام 1991 عن استقلال جورجيا وفي عام 1992 عين شيفرنادزه رئيسا لمجلس الدولة.[1]

- الموقع الجغرافي:

جورجيا دولة تقع على السفوح الجنوبية لجبال القوقاز، يحدها من الشمال داغستان، الشيشان، إنفوشتيا، أوستينا الشمالية، قبردينو- بلغاريا، قرة تشاي، شركسيا، وكراسنودار كراي، ومن الجنوب الشرقي أرمينيا ومن الجنوب أذربيجان ومن الجنوب الغربي تركيا ومن الغرب البحر الأسود،[2] تبلغ مساحتها 70000 كلم^2، أما عاصمتها فهي مدينة تبلسي، وتتكون جورجيا من ثلاث جمهوريات تتمتع بالحكم الذاتي، جمهورية أوسيتيا جنوبية وتقع وسط جورجيا في الطرف الشمالي – الجبلي وتبلغ مساحتها3.900 كلم^2 عاصمتها

---

[1]– جواد صندل، روسيا وجورجيا النفط الجيواستراتيجية (منظور جغرافي سياسي)، مجلة ديالي، العدد 41، ب ب ن، 2009، ص ص4-5.

[2]– حزب البعث العربي الاشتراكي القيادة القومية، مكتبة الأمانة العامة، بلقنة القوقاز، سلسلة أحداث جارية 1، ب ب ن، 2008، ص46.

تسيخفنالي، وجمهورية أبخازيا والتي تقع في شمال غرب جورجيا على واجهة البحر الأسود وتبلغ مساحتها 186.00كلم^2 عاصمتها سخومي، وجمهورية أجاريا وتقع في الجنوب الغربي لجورجيا ولها حدود مع تركيا ولها واجهة بحرية وتبلغ مساحتها 2.912 كلم^2 وعاصمة الإقليم باطوم أو باطومي.[1]

جدول رقم (01): يوضح العدد السكاني والعرقي والديني والطائفي في جمهورية جورجيا وأقاليمها المنفصلة

الدول/ الإقليم	عدد السكان
جورجيا	4.661.473 مليون نسمة
إقليم أوسيتياالجنوبية	72.000 ألف نسمة
إقليم أبخازيا	216.000 ألف نسمة
الدولة/ الإقليم	التوزيع العرقي والاثني
جورجيا	جورجيون 70% أرمن 10% روس 9% أذريون 5.7%ابخاز1.8% أخرى 3.5 %
إقليم أوسيتيا الجنوبية	روس 5% أوسيت5 % جورجيون 5% أخرى 1%
إقليم أبخازيا	روس 5% جورجيون 2% أبخاز 75% أرمن 3% أخرى 15%
الدولة/ الإقليم	التوزيع الديني والطائفي
جورجيا	أرثوذكس 58% مسلمون 19% كاثوليك 1% ملحدون 3% لا دينيون 15% أخرى 4%
إقليم أوسيتيا الجنوبية	مسيحيون 93% أخرى 7%
إقليم أبخازيا	مسيحيون 80% مسلمون 10% أخرى 5%

الجدول: لبنى خميس مهدي، كرار عباس متعب، الإستراتيجية الروسية حيال إقليم القوقاز، جورجيا أنموذجا، بحث مستلم من أطروحة دكتوراه (جامعة النهرين: العراق)، ب س ن، ص 144.

[1]– لبنى خميس مهدي كرار عباس متعب خرج، الأهمية الإستراتيجية لجمهورية جورجيا وفق المنظور الروسي، مجلة جامعة كربلاء العلمية، (جامعة النهرين كلية العلوم السياسية، قسم الإستراتيجية)، المجلد الثالث عشر، العدد الرابع، 2015، ص 197.

أما اللغة الجورجية فهي اللغة الرسمية بما يقارب 3.9 مليون شخص في جورجيا أي ما يشكل 53% من السكان وتقريبا بـ200 ألف خارج جورجيا خاصة في تركيا، إيران، روسيا، الولايات المتحدة أوروبا أما الناطقون باللغة الروسية في جورجيا فيشكلون 9% الناطقون بالأرمينية فيشكلون 75% أما التركية الآذرية فيشكلون 6% وحوالي 7% لهجات أخرى، ومع ذلك فإن اللغة الروسية واسعة الانتشار، وذلك لأن الثقافة الروسية من متبقيات الإرث السوفياتي، وتعد الأبخازية هي اللغة الرسمية في أبخازيا.[1]

المطلب الثاني: الأهمية الجغرافيا لأرمينيا

ضمت أرمينيا من قبل الإتحاد السوفياتي جنبا إلى جنب مع جورجيا وأذربيجان حيث جرى دمجها في الإتحاد السوفياتي سابقا كجزء من جمهورية ما وراء القوقاز السوفيتية الإشتراكية في 04 مارس 1922م، استمرت جمهورية ما وراء القوقاز بين 1922–1936م حيث انقسمت حينها إلى ثلاث كيانات منفصلة (جمهورية أرمينيا السوفيتية الإشتراكية وجمهورية أذربيجان الإشتراكية وجمهورية جورجيا السوفيتية الإشتراكية)، تمتع الأرمن بفترة من الإستقرار في ظل الحكم السوفياتي على عكس السنوات الأخيرة المضطربة تحت الإمبراطورية العثمانية، كانت أرمينيا، بمنأى عن الخراب والدمار الذي عانت منه معظم دول الإتحاد السوفياتي الغربي أثناء الحرب العالمية الثانية.

في عهد غورباتشوف في الثمانينات بظهور إصلاحات البيروسترويكا والفلاسنوست طالب الأرمن في ناغورني بالوحدة مع أرمينيا السوفياتية، قوبلت الإحتجاجات السلمية في بريفان بدعم الأرمن في كاراباخ بأعمال عدائية ضد الأرمن في مدينة سومغايت الأذربيجانية مما زاد من تعقيد المشاكل في أرمينيا الزلزال المدمر عام 1988م، والذي بلغت قوته7.8، عجز غورباتشوف عن حل المشاكل أرمينيا وخاصة قوة باغ مما أطلق خيبة أمل بين الأرمن ودفع بالرغبة بالإستقلال في ماي 1990.

---

[1]–لبنى خميس مهدي، كرار عباس متعب، مرجع سبق ذكره، ص 114.

في عام 1991 انهار الإتحاد السوفياتي واستعادت أرمينيا استقلالها وكانت أول جمهورية خارج البلطيق تعلن الإنفصال، ومع ذلك شهدت السنوات الأول بعد الإنهيار الإتحاد السوفياتي صعوبات اقتصادية فضلا عن التطور التدريجي المواجهات المسلحة الواسعة النطاق، بين الأرمن في قرة باغ وأذربيجان.

في عام 1993مانضمت تركيا إلى الحصار المفروض على أرمينيا دعما لأذربيجان وانتهت الحرب قرة باغ بعد وساطة روسيا لموقف إطلاق النار عام 1994م، نجحت قوات كاراباخ الأرمينية التي تمكنت من السيطرة على أراضي أذربيجان المعترف بها دوليا بما في ذلك ناغورني كاراباخ نفسها. [1]

الموقع الجغرافي:

تقع أرمينيا جنوب غرب القوقاز، يحدها من الشمال جورجيا، ومن الجنوب والجنوب الشرقي كل من إيران وجمهورية ناختشيفان الروسية ذات الحكم الذاتي كما يحدها من الشرق أذربيجان ومن الغرب تركيا وهي دولة داخلية لا تمتلك موطئ قدم بحري رغم قربها من البحر الأسود ،إذ تفصل بينها وبين كل من جورجيا وتركيا تبلغ مساحتها (29800 كلم^2)،[2] وهي دولة غير ساحلية واقعة في منطقة القوقاز وهي بلد جبلي يقع77% من أراضيها على إرتفاع يتراوح بين 1000 و2500م فوق سطح البحر، أما متوسط ارتفاع أرضها فيصل، إلى 1850م، تبلغ أعلى قمة في البلاد 4095م (جبل أرغاتس) ويعتبر 42% من أراضيها غير صالح للسكن بحسب وزارة الموارد الطبيعية 2005 تنقسم أراضي البلاد ما بين حوضين نهرين رئيسين هما خوض أراكس في الجنوب الغربي، وحوض كورا في الشمال الشرقي.

---

[1]– أرمينيا http://www.foo.org/nn/wite/aquauaqtat/countriesrgions/arm/arm-cp-ara

[2]– ياسر عليوي، مرجع سبق ذكره، ص 322.

تتأثر الزراعة إلى حد كبير بنوعية التضاريس، ولذا تقع معظم الأراضي المزروعة بين ارتفاعي 600 و2500م، وتتميز التربة الزراعية السائدة عموما بخصوبتها وبعمقها، وتقدر المساحة الصالحة للزراعة بحوالي 1.4 مليون هكتار.

تتميز أرمينيا بمناخ الهضاب القارية صيف حار وشتاء بارد، أما موقعها الجغرافي وتكوينها الجبلي المعقد فيتحكمان بتنوع الظروف الطبيعية في أرجائها كافة.

يبلغ عدد سكان أرمينيا على 3 ملايين نسمة 2005، يعيش حوالي 36% منهم في المناطق الريفية، وتبلغ الكثافة السكانية 101 نسمة في الكيلومتر المربع، وقد قدر معدل النمو السكاني السنوي بنحو 2.1%. [1]

المطلب الثالث: الأهمية الجغرافية لأذربيجان

أذربيجان هي جزء من الجمهورية السوفياتية السابقة في القوقاز، وتعتبر جزءا مختلفا عن أوروبا وآسيا، أعلنت جمهورية أذربيجان الديمقراطية استغلالها في عام 1918م، وأصبحت أول بلد إسلامي حيث كان عدد الأغلبية من مسلمين في الجمهورية الديمقراطية والعلمانية، تأسست البلاد عام 1920، حيث انفصلت عن الإتحاد السوفياتي، باسم جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتي وأعلنت الجمهورية الحديثة استقلالها عام 1991، قبل الحل الرسمي للإتحاد السوفياتي، وفي سبتمبر 1991م، بدأ التنازع على ناغورني كراباخ التي تقع بين أرمينيا وإيران، وأكد الأغلبية على إعادة المنطقة التي على استعداد لإنشاء دولة مستقلة باسم جمهورية ناغورنى كراباخ، وأصبحت المنطقة، وسبع مناطق مجاورة خارج التقسيم بحكم الأمر الواقع كدولة مستقلة منذ انتهاء حرب ناغورنو-كاراباخ في عام 1994م، والمعترف بها دوليا كجزء من أذربيجان إلى ان تصل لحل نهائي لوضع ناغورين كاراباخ.

---

[1]– أرمينيا http://www.foo.org/nn/wite/aquauaqtat/countriesrgions/arm/arm-cp-ara الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام، ص4.

أذربيجان هي جمهورية شبه رئاسية وحدودية وهي عضو في مجلس أوروبا ومنطقة الأمن والتعاون والشراكة في الناتو من أجل السلام، لديها علاقات دبلوماسية مع 158 دولة وتحمل عضوية 38 منطقة دولية.[1]

الموقع الجغرافي:

تقع أذربيجان التي تبلغ مساحتها الإجمالية 86600 كلم^2 على السفوح الجنوبية الشرقية لجبال القوقاز، يحدها من الشرق بحر قزوين، ومن الجنوب جمهورية إيران الإسلامية، ومن الجنوب الغربي تركيا، ومن الغرب أرمينيا، ومن الشمال الغربي جورجيا، ومن الشمال الإتحاد الروسي.

وتتمثل عاصمتها في مدينة باكو، وقد وصل عدد سكان الجمهورية الأذرية حسب تعداد سنة 2005 إلى 8.5 نسمة يقطن 50% منهم في الريف ويبلغ متوسط الكثافة السكانية 97 نسمة كلم^2، يتشكلون من جماعات عرقية شتى هي الأذربيجانيون ويمثلون نسبة 85.4% من إجمالي سكان الجمهورية والروس نحو 4% ويستقر معظمهم في المدن الصناعية الكبرى وفي مناطق استثمار والموارد والثروات المعدنية، كمدينة باكو وسومغيت ومينغتشاور كما يؤلف الأرمن نسبة 2% من المجموع السكان، وهم يتركزون في مقاطعة ناغورني كراباخ ومقاطعة ناختشيفان ذات الحكم الذاتي وفي مدينة باكو، أما بقية السكان فمن أقليات أخرى من الداغستان والتتار والجورجيين في الغرب، والأكراد في الجزء الجنوبي الغربي من البلاد، ويدين الأذربيجانيون بالإسلام حيث يعتنقون المذهب الشيعي.[2]

وتعد أذربيجان كبرى جمهوريات ما وراء القفقاس، وتضم إقليمين يتمتعان بالحكم الذاتي، إقليم كاراباخ (قرة باغ) وهو إقليم جبلي تبلغ مساحته 4400 كلم^2، ويقطنه نحو

---

[1]– معلومات عن أذربيجان وحدودها الدولية وتاريخها ،متحصلة عليه من الموقع الالكتروني التالي:
http://www.almrsal.com/post/351597

[2]– أذربيجان، ص http://www.foo.org/nn/wite/aquauaqtat/countriesrgions/azeize-cp-ara-pdf-.1

188000 نسمة 3% من سكان أذربيجان معظمهم من الأرمن أكثر من 75% من سكانه ويعتمد إقتصاده أساسا على الزراعة، وتربية الحيوان، وكان هذا الإقليم موضوع نزاع مسلحين جمهوريتين أرمينيا وأذربيجان منذ عام 1992م، ولا تزال الجمهوريتان تتنازعان إلى اليوم.

أما إقليم ناختشيفان فهو يقع بين أراضي جمهورية أرمينية شرقا وشمالا جمهورية إيران الإسلامية وتركية جنوبا وغربا أي أن أراضي هذا الإقليم مفصولة عن أراضي جمهورية أذربيجان وتبلغ مساحة الإقليم 5500 كلم^2 ويقطنه حوالي 30000 نسمة.

ويتصف هذا الإقليم بتضاريسه الجبلية، فنحو 30% من مساحته تقع على إرتفاع يتراوح بين 600 و 1100م فوق سطح البحر، كما يتصف بأهمية الزراعية إلى جانب أهميته في تربية الحيوانات ويعتمد نحو 60%من مجمل إنتاجه الصناعي على الصناعات الغذائية. [1]

[1]– في البحوث/ أذربيجان/ الجغرافية/، متحصلة عليه من الموقع الالكتروني التالي: http:/www.arab-ency-com/ar

المبحث الثاني: الخصوصيات الجيواستراتيجية لمنطقة جنوب القوقاز

يكتسي إقليم جنوب القوقاز أهمية جيواستراتيجية كبيرة ومهمة سواء كانت جغرافية أو طاقوية وإقتصادية أو ما تمتلكه من قيمة سياسية وتاريخية.

المطلب الأول: الأهمية بالنسبة للقوى الإقليمية

أولا- تركيا:

حرصت تركيا على إتباع سياسة التعاون، وبناء العلاقات الجيدة مع دول المنطقة من أجل تعزيز وتوسيع نفوذها في القوقاز والعمل من أجل زيادة مصالحها الإقتصادية إلى أقصى مدى، لذلك عملت على بذل الجهود لتوفير الإستقرار لهذه المنطقة الحيوية والإستراتيجية ليس لها فقط، وإنما لدول المنطقة ودول العالم، فهذه المنطقة تربط بين آسيا وأوروبا، وتعد نقطة تقاطع طرق حيث تتداخل خلالها مصالح العديد من الدول، كما أنها تربط بين الأسواق الغربية وطرق ومصادر الطاقة في أواسط آسيا وتوفير مصادر الطاقة لأوربا، لذلك فإن تركيا تمثل الدولة المفتاح بالنسبة لأوروبا، وقدمت نفسها على أنها ممر آمن لتأمين مرور الطاقة إلى أوروبا.

فضلت تركيا الإهتمام بهذه المنطقة من منطلق تحقيق مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية، وتوفير إحتياجاتها من الطاقة، والسعي من أجل أن تصبح مركزا لتسويق مصادر الطاقة إلى الأسواق العالمية، وممرا آمنا للطاقة إلى أوروبا، وكانت الغاية التي رسمتها تركيا في هذا الشأن وسعت لتطبيقها في سياستها الخارجية،هي أن تكون في المقام الأول ممرا للطاقة بين الشرق والغرب، وقد دعمت الولايات المتحدة والدول الأوروبية التوجه التركي هذا، وهذا ما سرع من وتيرة التنافس بين تركيا وروسيا، ومما شجع تركيا على الدخول في ميدان التنافس على نقل الطاقة من هذه المنطقة، أنها منطقة مقفلة والدول التي تسعى إلى إستثمار ثرواتها فيها بحاجة إلى مد خطوط الانابيب لنقله إلى البحار المجاورة ، لذلك طرحت عدة مشاريع كان الأهم منها والذي لاقى دعما أمريكيا واضحا

هو مشروع خط أنابيب (باكو- تبلسي – جيهان) وتسعى تركيا بدورها لتأمين هذه المنطقة وجعلها أكثر إستقرارا في سبيل، تأمين تدفق النفط عبر خط أنابيب (باكو- تبلسي – جيهان) وضمان نجاح مد خط غاز نابوكو، المزمع إنشاه لنقل الغاز من أذربيجان وآسيا الوسطى عبر تركيا إلى دول أوروبا، ولكن أهم من كل هذا تقديم تركيا نفسها على أنها لاعب أساسي في مسار خط أنابيب نابوكو، وميزة تركيا هي بجوار نحو 70% من الإحتياجات المعروفة في العالم من النفط والغاز في الشرق الأوسط.

فضلا عن ذلك تسعى تركيا إلى تبني سياسات جديدة مدعومة من قبل الدول الغربية ومنها ضرورة لطبع العلاقات مع أرمينيا، ذلك لأن تركيا وضعت في حساباتها، أن تطبع العلاقات مع أرمينيا سوف يعود عليها بمنافع اقتصادية من خلال إمكانية نقل، مصادر الطاقة من حوض بحر قزوين، إلى الأسواق الأوروبية عبر أرمينيا خاصة أن خط (باكو –تبلسي- جيهان) تعرض للتهديد والخطر، إبان الحرب الروسية – الجورجية فضلا عن أن الحرب نفسها أعطت دفعة قوية للتمدد الروسي في القوقاز، وبالتالي فإن إمكانية إقامة خط جديد قد يكون إضافيا أو بديلا احتياطيا عن خط (باكو –تبلسي- جيهان) مسألة واردة في ظل هذه المتغيرات، التي من الممكن أن تتجدد مستقبلا في ظل الصراع على النفوذ والطاقة في هذه المنطقة المهمة من العالم. [1]

ثانيا- إيران:

طيلة عقود خلت كان الإتحاد السوفياتي ومن قبله روسيا القيصرية يشكلان مصدر تهديد مستمر لأمن واستقرار إيران من جهتها الشمالية وكانت الحرب الباردة بين القطبين عامل الضغط مباشر على إيران، من خلال تأثير سياستها الخارجية ضمن إطار المواجهة بين الإتحاد السوفياتي والولايات المتحدة، لكن هذا الوضع تغير كليا مع إنهيار الإتحاد السوفياتي عام 1991م، فالدولة العظمى الواحدة المترامية الأطراف غدت دول وجمهوريات

[1]- محمد عبد الرحمن يونس العبيدي، سياسة تركيا الخارجية تجاه منطقة القوقاز، 2011-2012، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل (ضمن الدراسات التاريخية والثقافية)، ب س ن، ص ص22 -27.

مستقلة عن بعضها، وزال التهديد المباشر لإيران من جهتها الشمالية، وأصبحت هناك أكثر من دولة مجاورة لها، وقد أنشأ الوضع الجديد العديد من الفرص والتحديات أمام إيران، جعلها في موقع المنافسة والتحدي مع غيرها من الدول الإقليمية والغربية،[1] بالإضافة إلى الحدود المشتركة وإنتشار المذهب الشيعي تتخوف إيران من إحياء المطالب التاريخية بتوحيد الشعب الأذري، ولذا اتسم تحركها برفض الصراع التاريخي حول تقسيم أذربيجان وتغليب المذهب الديني على البعد القومي، والتدخل الدبلوماسي من أجل تسوية النزاعات، ولاسيما النزاع بين أرمينيا وأذربيجان، نفى هذا الإطار تدارك إيران مدى أهمية التنمية على إقامة روابط متينة أهمها:[2]

1- تعزيز مصالح إيران الاقتصادية في دول منطقة القوقاز، وتنمية التعاون مع هذه الدول، والاستفادة منها كأسواق جديدة للصادرات الإيرانية وكمعبر أيضا إلى البحر الأسود ثم إلى دول أوربا، فضلا عن استثمار موقع إيران الجغرافي كحافة وصل بين منطقة القوقاز والخليج العربي والإستفادة منه كطريق لعبور صادرات دول القوقاز.

2- تعزيز الأمن والاستقرار في دول القوقاز والحيلولة دون نشوب الصراعات العرقية والتي قد تهدد وتنعكس على أمن واستقرار إيران.

3- تعزيز نفوذ الإيراني بطريقة لا تؤدي إلى إثارة روسيا الإتحادية أو أنظمة الحكم في هذه الجمهوريات.

4- تضم منطقة القوقاز ثروات طبيعية (النفط-والغاز)، مما يعد دافعا لإيران للدخول إلى المنطقة كمنافس لإقامة مشاريع نفطية وخطوط نقل النفط والغاز بما تملكه من خبرة في إنتاج صناعة النفط.[3]

---

[1]- محمد عبد الرحمن العبيدي، إيران وجمهوريات منطقة القوقاز، (دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية 1991-2008)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد5، ب س ن، ص ص2-3.

[2]- قاسم دحمان،السياسية الخارجية الروسية في آسيا الوسطى والقوقاز، إصدارات إي-كتب، الطبعة الأولى، لندن، 2016، ص127.

[3]- محمد عبد الرحمان العبيدي، مرجع سبق ذكره، ص ص 3-4.

المطلب الثاني: الأهمية بالنسبة للقوى العالمية

أولا- الولايات المتحدة الأمريكية:

كانت الولايات المتحدة أوائل الدول التي أبدت إهتماما واضحا بمنطقة جنوب القوقاز وآسيا الوسطى بمجرد إستقلال هذه الدول عن الإتحاد السوفياتي وتفكك الأخير عام 1991م، وذلك من خلال دمج دول المنطقة في المؤسسات الغربية الأمنية على وجه الخصوص وأهمها حلف شمال الأطلسي، منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، ففي عام 1992م، انضمت الجمهوريات السوفياتية سابقا، في آسيا الوسطى وجنوب القوقاز إلى منطمة الأمن والتعاون الأوروبي. [1]

سعت الولايات المتحدة إلى توطيد علاقاتها السياسية والإقتصادية معها، والعمل على إرساء نظم حكم صديقة كلها في هذه الجمهوريات لتأمين مصالحها النفطية، ومع وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، وبدء الحملة الأمريكية ضد ما يسمى بالإرهاب بدأت واشنطن في تدعيم وجودها العسكري في المنطقة، وقامت بتوقيع عدد من الإتفاقيات لإقامة قواعد عسكرية في بعض الجمهوريات، وذلك لتدعيم النفوذ والحضور الأمريكي في المنطقة، بما يتيح إقامة العديد من مشاريع النفط والغاز التي تؤمن الإحتياجات الأمريكية من الطاقة، وقد حظي خط أنابيب باكو-جيهان بإهتمام بالغ من جانب الولايات المتحدة التي اعتبرته طوق النجاة للهروب من الإعتماد الغربي المطلق على النفط الخليجي، وإنهاء للسيطرة الروسية الطويلة على إمدادات النفط القادم من بحر قزوين، وبالتالي إضعاف نفوذها الإقتصادية والسياسي.

وخط أنابيب باكو – جيهان أطلق عليه "مشروع القرن" ويبدأ أنبوب النفط العملاق مسيرته بالقرب من العاصمة باكو على ساحل بحر قزوين، ما وراء منتصف أذربيجان من الشرق إلى الغرب، ثم يقطع جورجيا في منتصفها تقريبا من الشرق إلى الغرب. [2]

---

[1]– قاسم دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 131.

[2]– حنان أبو سكين، بين الصراع والتعاون التنافس الدولي في آسيا الوسطى، تاريخ النشر الثلاثاء 10/يونيو/2014 متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي:www.acrseg.org/6940.com

لقد إرتبطت أهمية المنطقة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية من خلال قياس حجم استثمارات الشركات الأمريكية فيها التي اندفعت بشكل مكثف نحو دول جنوب القوقاز ومنها على سبيل المثال شركة شيفرون الأمريكية أهم مستثمر لنفط أذربيجان لذلك تسعى الولايات المتحدة وبشكل متزايد لمد نفوذها داخل دول المنطقة محاولة كسب تأييدها وتقديم المساعدات الإقتصادية والعسكرية لتلك الدول التي سارت في فلكها السياسي ولا يغيب عن البال بأن جورجيا تقدم الدعم للجيش الأمريكي فقد أرسلت جورجيا 2000 جندي جورجي لمساندة القوات الأمريكية في العراق، كما أنها سمحت للولايات المتحدة الأمريكية بإستخدام أراضيها بعبور قوات عسكرية أمريكية وشحنات أخرى إلى أفغانستان لتلعب دور الحليف الإستراتيجي للولايات المتحدة الأمر الذي قد يساعدها في تسريع عملية انضمامها إلى حلف الناتو، وبالتالي بات واضحا أن الولايات المتحدة الأمريكية بدعمها لجورجيا لتخلص من الإنفصال والنفوذ الروسي يرمي إلى إيجاد وضع عسكري على الحدود الروسية لتحقيق هدفين:

1- خلق نموذج جديد في تلك المنطقة الحساسة من العالم أقل تكلفة وأكثر نجاحا من النموذج العراقي مع تأمين تصدير النفط القزويني بشركات أمريكية وتضييع الفرصة على البديل الروسي.

2- إكمال المشروع الأمريكي الطموح بإقامة القواعد العسكرية وفي الوقت نفسه الضغط على روسيا من الجهة الجنوبية بعد إكمال الناتو الضغط عليها من أجل تفويت الفرصة على روسيا في خلق عالم ثنائي القطبية.[1]

ثانيا- الصين:

برز إهتمام الصين بمنطقة جنوب القوقاز تخوفا من تناقص مصادر إمداد الطاقة لها، مما دفع إلى تنويع إعتمادها على مصادر بديلة أهمها سيبيريا الروسية، ونفط

[1]- صفاء حسين علي الجبور، الصراع الدولي -الأمريكي على منطقة القوقاز ودوره في خلق توازن جديد للقوى الدولية، مجلة جامعة الأنباء للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العدد الأول ب س ن، ص ص 14-15.

كازاخستان مما يجعل نفط آسيا الوسطى وبحر قزوين أهم المصادر التي تعول عليها بكين لتغذية صناعتها المتزايدة،[1] كما أقامت الصين علاقات مع الدول الثلاث (جورجيا، أرمينيا، أذربيجان)، بعد إنهيار الإتحاد السوفياتي في عام 1991م، وضخت استثمارات ضخمة في قطاعات التعدين والمصارف البناء في المنطقة إلا أن الإستراتيجيين الصينيين ركزوا اهتمامهم على البنية التحتية وطرق المواصلات في محاولة لإستخدام جنوب القوقاز كطريق مختصر للوصول إلى أوربا،[2] لكن منذ عام 2001م فقد كان لتفجيرات 11 سبتمبر 2001 دور أساسي في تحول الإستراتيجي للصين، فالدخول الأمريكي إلى أفغانستان وآسيا الوسطى والسيطرة على مصادر الطاقة أدى إلى تحولات كبيرة في إحتياجات الطاقة، أبدت الصين أكثر إهتماما بمصادر الطاقة لإدراكها أن الدخول الأمريكي لآسيا الوسطى وغزو العراق والضغط على إيران جعلها تتيقن أن واشنطن تسعى إلى السيطرة على مصادر الطاقة الأساسية في العالم هذه المعطيات دفعت الصين إلى الإهتمام أكثر فأكثر بمصادر الطاقة في منطقة جنوب القوقاز وفي بحر قزوين، بالنسبة للصين فإن مصادر الطاقة في هذه المنطقة مهمة لعدة أسباب، أولا إن بحر قزوين قادر على تلبية جزء مهم من إحتياجات الصين المتزايدة للطاقة، وثانيا إن الصين تسعى إلى تنويع مصادر استيراد النفط والغاز، وبالتالي فإن منطقة جنوب القوقاز سوف تعزز هذا الهدف الذي يعتبر جزءا من الإستراتيجية الصينية. [3]

ثالثا- الإتحاد الأوربي:

أبدى الإتحاد الأوروبي الإهتمام بمنطقة جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، وانعكس ذلك في وثيقة إستراتيجية الإتحاد الأوروبية إتجاه المنطقة للفترة الممتدة (2002-2006)،

---

[1]- قاسم دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2]- ريهام حسن، الصين تغزو منطقة القوقاز، 2017، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي:
http://www.sisgouv.eg/story/152894!lang=or

[3]- أحمد ملي، التنافس الدولي على حوض القزوين، مجلة الدفاع اللبناني، العدد 89، 2014، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي:http://lrbarmy.gov.lb/or/content.com

والتي أكدت ضرورة الاهتمام بمصادر الطاقة في المنطقة والعمل على إستئناف مشاريع نقل الطاقة من بحر قزوين وآسيا الوسطى إلى أوروبا وخصص الإتحاد الأوربي 375 مليون دولار لتطبيق هذه الإستراتيجية، ففي عام 2004 قرر الإتحاد الأوروبي ضم جمهوريات (أذربيجان– أرمينيا– جورجيا) إلى سياسة الجوار الأوروبي، وبالتالي كان الهدف من الاهتمام بهذه المنطقة هو توسيع الإتحاد الأوربي تجاه الشرق.

2– امتداد تأثير الإتحاد الأوروبي إلى الجمهوريات الإتحاد السوفياتي في أوربا الشرقية.

3– السياسة الأوروبية المشتركة في مجال الأمن، وفي هذا المجال تم التركيز على منطقة آسيا الوسطى، والقوقاز كمنطقة حيوية في هذه السياسة ويعد عالم الطاقة من أهم العوامل التي دفعت الإتحاد الأوروبي لإهتمام بمنطقة.[1]

كذلك أعلن الإتحاد الأوربي مرارا عزمه تقليص دور شركة بروم الروسية في إمداد أوروبا الغاز من خلال اللجوء إلى مصادر أخرى من اسيا الوسطى وجنوب القوقاز، وتعتبر أذربيجان أقوى المنافسين لروسيا وذلك من خلال خط أنابيب الغاز، باكو–تبلسي– جيهان، ليس فقط الغاز الأذري وكذلك الكازاخي، والتركماني أيضا إلى ميناء جيهان التركي ومنه إلى أوروبا.[2]

في السنوات الأخيرة نجد أن الإتحاد الأوربي أصبح أكثر اهتمام بالمنطقة ذلك لأنها أصبحت أكثر تهديدا للأمن الأوروبي بسبب تهريب المخدرات وأسلحة الدمار الشامل للاجئين والمتاجرة بالأشخاص عبرها باتجاه أوروبا.[3]

---

[1]– عمر العبد الله، فادي خليل، فادي شمسين، الإتحاد الأوربي وآسيا الوسطى وقضايا التعاون والشراكة الإستراتيجية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 2، 2014، ص ص 239–240.

[2]– قاسم دحمان، مرجع سبق ذكره، ص 136.

[3]– عمر العبد الله وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 244.

المطلب الثالث: رهانات أنابيب الطاقة في المنطقة

تعد خطوط أنابيب النقط بين الدول المختلفة أحد المؤشرات التي يستدل منها على حال العلاقات الدولية بين طرفي البدء والإنتهاء، وكذلك أطراف المرور، فعبر ذلك الخط تتجسد توازنات العلاقات المتأرجحة بين نقطتي التعاون والنزاع، ولأن خطوط الأنابيب هي الناقل للسلعة الاستراتيجية العالمية، النفط، أحد أهم العناصر المهمة في العلاقات الدولية، فإن تتبع المسارات الجغرافية لخطوط الأنابيب يعكس الاتجاهات السياسية للعلاقات بين الدول المنتجة والدول المستهلكة، وكذلك الدول التي تجتازها خطوط الأنابيب.

فإلى جانب الإحتياطات الكبيرة للنفط والغاز تأتي خريطة الأنابيب السياسية التي أخذت تتموضع في مواقع جغرافية تشرف على خطوط الإمداد وأنابيب النفط والغاز، فمن يكسب معركة النفط والغاز يستطيع أن يحفظ دوره الإقليمي، في سياق توازن المصالح وموقع الدول الكبرى في بسط سيادتها على الثروة الحيوية والإستراتيجية، فالنفط كان السبب في تفجير الحروب الأهلية والحدودية منها: [1]

- الحرب بين أذربيجان وأرمينيا بشأن السيادة على إقليم ناغورنى- كاراباخ.

- الصراع بين أذربيجان وإيران، بحجة أن أذربيجان في الأصل هي أرض إيرانية، اقتطعتها الروس منهم، أيام الضعف الدولة القاجارية في القرن 19.[2]

- الصراع بين روسيا وجورجيا، بسبب انعطاف الأخيرة نحو الغرب، هذه الوقائع تدل على صعوبة تصدير النفط القوقازي نحو الأسواق العالمية، لأنه يواجه مصاعب سياسية، وجغرافية طبيعية بالغة التعقيد، ذلك أنه لابد من أن يتم النقل عبر الأنابيب، ولابد لهذه الأنابيب من أن تمر عبر عدة دول تواجه أنواعا مختلفة من الصراعات القومية أو الدينية، وفي هذا الجانب تزاحمت الشركات الغربية على توظيف عشرات المليارات من

---

[1]- جواد صندل، مرجع سبق ذكره، ص 21.

[2]- حميد حمد السعود، نفط القوقاز ولعبة القوة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 26، ص31.

الدولارات في استثمار نفط القوقاز، لذلك فإن شبكة الأنابيب المقترحة لنقل نفط وغاز القوقاز، للأسواق العلمية يمكن أن يخذ الخيارات التالية:[1]

1- الطريق الشمالي: أو كما يسمى خط باكو-نوفوسيبيرسك على البحر الأسود عبر الأراضي الروسية، من خلال استخدام الخطوط الروسية القائمة بالفعل والمرتبطة حاليا بكل من كازاخستان وأذربيجان، إلا أنه واجه نفس العقبات التي واجهت الطريق الجنوبي متمثلة في رفض الولايات المتحدة الأمريكية إعطاء أي دور لروسيا في شؤون المنطقة خاصة مع بروز اتجاهات قومية داخلية في روسيا تطالب بتوسيع النفوذ الروسي في هذه المنطقة التي تمثل الساحة الخلفية، كما أن هذا الطريق يعاني من مشكلات أمنية ترتبط بضرورة مروره عبر الأراضي الشيشانية التي تعاني من نزاع كبير مع روسيا. [2]

2-الطريق المغربي: (خط باكو تبلسي جيهان) الذي يربط أذربيجان بتركيا عبر جورجيا ومع أن مساره جرى تحديده لتفادي المرور عبرروسيا مما حرم موسكو نفوذا على مورد رئيسي وورقة ضغط محتملة، يعتبر خط باكو -تبلسي-جيهان من أهم الخطوط النفطية عالميا، وهو ثاني أطول خط في العالم، ويوصف بأنه أنابيب القرن، يمتد هذا الخط النفطي في منطقة آسيا الوسطى، القوقاز، والمتوسط، ويقوم بنقل النفط الخام الأذري من بحر قزوين، الذي تشير التقديرات إلى إمتلاكه الإحتياطي بين 18 و34 مليار برميل إحتياطي، ويذهب معظم النفط عبر هذا الخط من المرفأ التركي مباشرة إلى الأسواق العالمية، لاسيما إلى دول مثل إيطاليا، فرنسا وإسبانيا، فيما ليذهب بعض منه أيضا إلى الشرق الأقصى، والقليل إلى بريطانيا.[3]

3-الطريق الجنوبي: وهو الطريق الذي يمر عبر إيران وصولا إلى الخليج العربي، ومن الناحية التجارية فإن هذا الطريق، هو الأقل تكلفة والأكثر إمكانية في التنفيذ لسببين:

---

[1]- حميد حمد السعدون، مرجع سبق ذكره، ص32.

[2]- فتيحة فرقاني، مرجع سبق ذكره، ص 76.

[3]- حزب البعث العربي الاشتراكي، بلقنة القوقاز، سلسلة أحداث جارية، ب ب ن، 2008، ص22-23.

أ- أن إيران لديها نظام خطوط أنابيب واسع، مما يقلل من التكاليف.

ب- قرب المسافة قياسا للطرق الأخرى، كما أن الخليج العربي، يمكن أن يكون منفذا جيدا للأسواق الآسوية والإفريقية.

4- الطريق الشرقي: وهو الطريق الذي يبدأ من كازاخستان، وينتهي عند الشواطئ الصينية، لكن طول المسافة بين مراكز الإنتاج ومراكز التصدير، والتي تبلغ أكثر من خمسة آلاف كيلومتر، سيزيد من تكاليف الإنشاء ويجرد المشروع من جدواه الإقتصادية وبرغم من تحمس الصين لهذا الطريق وإعلانها عن حشد مواردها لبناء هذا الخط، لحاجتها المتزايدة إلى النفط،[1] إلا أنه من الصعوبة أن تؤيده الولايات المتحدة الأمريكية بإعتباره يعني زيادة النفوذ الصيني.[2]

5-الطريق الجنوبي الشرقي: هو الطريق الذي تكون بدايته من سواحل تركمانستان، مرورا بأفغانستان ووصولا للشواطئ الباكستانية عند ميناء كراتشي، وهذا الخط يوفر النفط القوقازي للأسواق الآسيوية، وهو يحظى بإهتمام أغلب الشركات الغربية المستثمرة، وخصوصا الأمريكية منها، لأهميته الجيوبوليتكية[3]

المطلب الرابع: الإمتداد الجيوبولتيكي الروسي في دول الخارج القريب

تحتل هذه المنطقة موقعا جغرافيا مهما وحساسا، إذ تقع بين الصين وروسيا، أفغانستان وإيران وعلى مقربة من الخليج العربي وتركيا القوة الاقتصادية بالإضافة إلى الدول التي تقع مباشرة على حدود الاتحاد الأوروبي مثل مولدافيا وأوكرانيا[4]، تعتبر آسيا الوسطى وجنوب القوقاز والمجال الحيوي لروسيا وتشكل محورا أساسيا لنفوذها، فروسيا ترى أن تدعيم الأمن الجماعي مع هذه الدول في إطار رابطة كومنولث الدول المستقلة والذي كان

---

[1]- حميد حمد السعدون، مرجع سبق ذكره، ص33.

[2]- فتيحة فرقاني، مرجع سبق ذكره، ص77.

[3]- حميد حمد، مرجع سبق ذكره، ص34.

[4]- تقارير، آسيا الوسطى والقوقاز والأهمية الإستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي، مركز الجزيرة للدراسات، القسم الأول 24 سبتمبر 2013 م، ص 03

يمثل الخيار الأمثل بالنسبة للأمن العسكري الروسي للحفاظ على الاستقرار في عدد من دول الكومنولث، وذلك انطلاقا من أن لروسيا مسؤولية خاصة في حفظ السلام في منطقة الاتحاد السوفياتي سابقا، يضاف إلى ذلك وجود عدد كبير من الروس المنتشرين في دول آسيا الوسطى، وجنوب القوقاز وباقي دول الخارج القريب، ويمثلون نسبة يعتمد بها من سكان هذه الدول، مثل كازاخستان يمثلون 23.7%من عدد سكانها وتركمانستان 12.5%، وأذربيجان 01.7%[1]، إستونيا يمثلون نحو 0.5 مليون نسمة أي يمثلون 34% من إجمالي سكان الدولة، لاتفيا 31%[2]، أوكرانيا 40% من سكان الدولة، لذلك روسيا تعتبر نفسها مسئولة عن حماية الروس المتواجدين في منطقة الخارج القريب، وكثيرا ما يتخذ هذا الموقف مبررا لإرسال قوات روسية للتدخل والهيمنة الروسية على هذه المناطق، وقد أعطت روسيا لنفسها الحق في التدخل العسكري إذ ما تعرضت حياة هؤلاء الروس لأية تهديدات[3].

تعد الموانئ أوديسا وسباستبول في أوكرانيا ركيزة في دعم خط التجارة الروسي، فضلا عن وجود الأسطول العسكري الروسي في البحر الأسود والعبور منه إلى المياه الإقليمية الدافئة، فهي بمثابة البوابة الرئيسية لصادرات الغاز الروسي إلى أوروبا، بحيث يمر فيها ما يعادل نصف صادرات الغاز الروسي[4]، وجنوب القوقاز هو الآخر يمثل آخر المناطق الروسية المطلة على البحر الأسود والموصلة وبالتالي إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط[5]، كما تشكل شبه جزيرة القرم وهي بدورها كانت تابعة للإمبراطورية الروسية ثم الاتحاد السوفياتي وبعد الانفصال والاستقلال أصبحت جزء من أوكرانيا المستقلة، فهي

---

[1]–عبد الله فلاح عودة العضالية، مرجع سبق ذكره، ص 60.

[2]– نادية ضياء شكارة، تداعيات الأزمة الأوكرانية على العلاقات الروسية–الأوكرانية (2014 م–2016م)، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، كلية العلوم السياسية (جامعة النهرين)، المجلد 20، العدد 02، 2017م، ص434.

[3]– عبد الله فلاح عودة العضالية، مرجع سبق ذكره، ص62.

[4]– نادية ضياء، مرجع سبق ذكره، ص436.

[5]– ياسر محمد عليوي، مرجع سبق ذكره، ص335.

تمثل بالنسبة لروسيا بوابة إستراتيجية مهمة للانطلاق إلى المياه الدافئة في البحر الأبيض المتوسط وتؤمن الاتصال إلى القاعدة العسكرية الروسية في الجزيرة والقاعدة الروسية في ميناء طرطوس في سوريا عبر عدد من المضايق[1].

تصل احتياطات جمهورية آسيا الوسطى وجنوب القوقاز من الغاز الطبيعي إلى 34% من الإجمالي العالمي، وتقع أكبر الاكتشافات في أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان، وأزبكستان، كما أن هذه المنطقة تحتوي على حوالي 27% من إجمالي احتياطات النفط العالمي، وتقع أغلب الذخائر في كازاخستان وأذربيجان، ومع دولتي طاجيكستان وتركمانستان وحدهما يملكان منابع ضخمة للمياه، فإنهما يملكان 60% من منابع المياه في آسيا الوسطى ويمكن أن تستخدم هذه المنابع لتوليد 527مليار واط من الكهرباء ولم يتم الاستفادة منها حتى الآن إلى 05% من هذه المنابع[2].

وأوكرانيا هي الأخرى تملك إحتياطي ضخم من الموارد الطبيعية والفلزات والمعادن مثل الفحم والخام والحديد والغاز والحجر، فضلا عن إمتلاكها 40% من خام المغنيز في العالم وأكبر احتياطي الأوز والكبريت وأكبر مخزون من الجرافيت في القارة الأوروبية[3].

فبحكم ما تمتلكه هذه الدول من مكامن للطاقة وباعتبار معظمها دول منغلقة لا منفذ لها على البحر إلا من خلال دول أخرى، إشتد التنافس بين عدد من الدول وخاصة روسيا وتركيا وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك نظرا لاستحواذها على طرق أنابيب النفط والغاز وفي هذا الإطار يشتد التنافس بين روسيا الطريق التقليدي لهذه الأنابيب نحو البحر الأسود وتركيا، إذ يتجه أحد الأنابيب الأذربيجانية عبر جورجيا نحو ميناء جيهان

---

[1]– ياسر محمد عليوي، مرجع سبق ذكره، ص 445.

[2]– تقارير آسيا الوسطى والقوقاز، الأهمية الإستراتيجية والواقع السياسي والاجتماعي، ص04.

[3]– نادية ضياء شكارة، ياسر محمد عليوي، مرجع سبق ذكره، ص435.

التركي على البحر الأبيض المتوسط[1]، فالولايات المتحدة الأمريكية منذ انهيار الاتحاد السوفياتي سعت إلى التقرب من جمهوريات مستقلة خاصة جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، وسعت إلى توطيد علاقتها السياسية والاقتصادية معها، والعمل على إقامة نظم حكم صديقه لها في هذه الدول لتأمين مصالحها النفطية في المنطقة، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر 2011م، عملت الولايات المتحدة الأمريكية على تدعيم وجودها العسكري في آسيا الوسطى، بما يتيح إقامة العديد من مشاريع النفط والغاز وتأمين نقلها إلى أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، وتأمين الاستقرار السياسي والأمن ومحاربة التنظيمات المتطرفة واحتواء النفوذ الروسي والصيني والإيراني[2].

فالصراعات الإثنية في دول جنوب القوقاز هي الأخرى عامل ساهم بشكل كبير في إفساح المجال لتدخل الدول في المنطقة تحت ذريعة تسوية هذه النزاعات، سواء بتقديم الدعم لسلطات القائمة على غرار الدعم الأمريكي للحكومة الجورجية، أو بتقديم الدعم للحركات الانفصالية على غرار الدعم الروسي للحركات الانفصالية في جورجيا، أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية، وهو ما يعكس طبيعة التناقض في المصالح بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية على حساب استقرار المنطقة[3].

---

[1]– الصراع على النفوذ يحتدم آسيا الوسطى، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي: https://alarb.co.uk.com

[2]– عبد الله فلاح عودة، مرجع سبق ذكره، ص75.

[3]– فتيحة فرقاني، مرجع سبق ذكره، ص 78.

خلاصة الفصل:

من خلال دراستنا للأهمية الجيوإستراتيجية لمنطقة جنوب القوقاز خلصنا إلى ما يلي:

تتكون منطقة القوقاز من شمال القوقاز وهي مجموعة من المقاطعات التابعة إقليميا إلى روسيا والواقعة في جنوبها وجنوب القوقاز وهي بدورها كانت في إطار الاتحاد السوفياتي جلها نالت استقلالها حديثا وهي دول فتية وهي ثلاث جمهوريات (جورجيا، أرمينيا، أذربيجان).

كما أنه يحتل إقليم جنوب القوقاز أهمية بالغة لدى القوى الكبرى الإقليمية والدولية، كونه يمثل بوابة ممرات الطاقة لنقل نفط بحر قزوين وآسيا الوسطى، إلى الدول الغربية.

الفصل الثالث

الإستراتيجية الروسية في منطقة جنوب القوقاز

المبحث الأول: المصالح الحيوية الروسية في المنطقة

المطلب الأول: المصالح الاقتصادية

المطلب الثاني: الأهمية الأمنية وتحدياتها

المطلب الثالث الطموحات العسكرية الروسية في المنطقة

المبحث الثاني: تطور الإستراتيجية الروسية في المنطقة على ضوء التحولات الإقليمية

المطلب الأول: التحول في الإستراتيجية الروسية تجاه دول جنوب القوقاز

المطلب الثاني: أدوات الإستراتيجية الروسية في المنطقة

المطلب الثالث: تحديات ومعيقات النفوذ الروسي في المنطقة

بعد تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991م، وجدت روسيا نفسها مسؤولة عن حفظ السلام والاستقرار والأمن في منطقة الكومنولث، ونشطت الدبلوماسية الروسية لإضفاء الشرعية على عمليات حفظ السلام في المنطقة، كون روسيا ترتبط بمصالح إستراتيجية، أمنية واقتصادية مع دول القوقاز، ونظرا لهذه المصالح فإنه يتعين عليها الحفاظ على نفوذها في هذه المنطقة الحيوية.

المبحث الأول: المصالح الحيوية الروسية في المنطقة

تشكل منطقة جنوب القوقاز أهمية إستراتيجية بالنسبة لروسيا باعتبارها الجدار العازل عن التهديدات والتدخلات الخارجية وأيضا كونها الممر الاقتصادي المهم لمنطقة بحر قزوين ومنبع الطاقة الذي أضاف أهمية إستراتيجية مضافة لها، فضلا عن كون المنطقة ذات نفوذ وانتشار عسكري لروسيا التي تعد وجودها فيه من متطلبات أمنها القومي.

المطلب الأول: المصالح الاقتصادية

تعد منطقة جنوب القوقاز ذات أهمية اقتصادية معتبرة لكونها تقع في جغرافيا بمحاذاة منطقة حبيسة جغرافيا وثالث احتياطي للطاقة في العالم، وهي منطقة آسيا الوسطى وبحر القزوين[1]، وهذا ما جعلها ذات أهمية كبيرة بالنسبة لروسيا، لذلك فإن القيادات الروسية تولي أهمية في كيفية التعاطي مع قضايا هذه المنطقة، ولا سيما السيطرة التي ترغب روسيا في تحقيقها في المنطقة، وهي ترتبط ارتباط وثيق بالنفط[2]، وغاز بحر قزوين نحو الأسواق الغربية، خاصة في ظل الدور المتزايد التي تلعبه المنطقة في تلبية احتياجات أوروبا الطاقوية، فضلا عن الآمال الكبيرة التي تعلقها أوروبا على مشروع خط أنابيب نقل النفط (باكو، تبلسي، جيهان)، القادم من منابع أذربيجان ويمر عبر أراضي جورجيا ليصل إلى تركيا، فروسيا تتمسك بضرورة مرور الأنابيب عبر أراضيها،وهذا الإصرار يتعدى الفوائد الإقتصادية إلى ضرورات إستراتيجية فيما تسميه "الخارج القريب"، فهي تردك أن إمساكها بالشريان الحيوي لإقتصادات البلدان المصدرة لنفط المستخرج من بحر قزوين، يساهم في إبعاد هذه البلدان في دائرة النفوذ الروسي، وتجدر الإشارة إلى أن عودة الطاقة إلى دائرة التركيز والاهتمام الروسي قد تزامنت مع تولي 'فلاديمير بوتين' السلطة

---

[1]– لبنى خميس مهدي، كرار عباس متعب، الإستراتيجية الروسية حيال إقليم القوقاز، جورجيا أنموذجا، مرجع سبق ذكره، ص221.

[2]– لبنى خميس مهدي، المرجع نفسه، ص 224.

عام 2000م، حيث بدأت روسيا في تشكيل نموذج جذب واهتمام لدول الإتحاد السوفياتي، خاصة دول آسيا الوسطى وجنوب القوقاز[1].

بما أن بحر قزوين جغرافيا مقفل باليابسة فإن أية إمدادات طاقة مرسلة من المنطقة إلى الأسواق العالمية يجب أن تنقل بخطوط الأنابيب عبر المناطق المجاورة، وهو الأمر الذي ارتبط بأهمية منطقة جنوب القوقاز عموما وقزوين خصوصا كمنطقة جاذبة للاهتمام الإقليمي والدولي[2].

1- أهمية بحر قزوين:

يعد بحر قزوين أكبر مسطح مائي مغلق على سطح الأرض يقع شمال غرب آسيا محصورا بين أذربيجان وإيران وكازاخستان وتركمنستان وروسيا، ومجاورا بذلك الصين والهند وباكستان وأفغانستان، في منطقة شديدة الأهمية، تبلغ مساحته 736 كلم^2[3]، يكتسب بحر قازوين أهمية عالمية لاحتوائه على احتياطات كبيرة من النفط والغاز الطبيعي، فضلا عن احتواء مياهه على ثروات مهمة أخرى خلافا لباقي البحار، فمياهه مشبعة بالكبريتات وغنية بالأسماك، يقدر احتياطي بحر قزوين من النفط بـ200 مليار برميل نفط سنويا، لكن التقديرات القريبة من الدقة نذكر أن هذا الاحتياطي يتراوح ما بين 30-40 مليار برميل، أي حوالي 90 مليار برميل سنويا، ويحتوي على نحو 5 ترليون مكعب من الغاز الطبيعي تستحوذ كل من روسيا وإيران على 70%من المخزون العالمي للغاز[4].

---

[1]-لبنى خميس مهدي، كرار عباس متعب فرج، الأهمية الإستراتيجية لإقليم القوقاز وفق المنظور الروسي، (بحث مستلم من أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية، قسم الإستراتيجية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 13، العدد 04، 2025م، ص226.

[2]-نبيل جعفر عبد الرضا، الأهمية النفطية لبحر قزوين، مجلة دراسات الإيرانية، العدد 15، 2012، ص95.

[3]-هاشم كاظم صبيحي، التنافس الدولي والإقليمي على ثروات بحر قزوين، مجلة أبحاث ميسان، كلية التربية، جامعة البصرة، المجلد الثاني، العدد 3، 2002، ص03.

[4]-حارث قحطان عبد الله، مثنى فائق مرعي، أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية-الإيرانية، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، العدد 19، 2016 م، ص275.

ومن بين دول جنوب القوقاز الثلاث (أذربيجان، جورجيا، وأرمينيا) فإن أذربيجان أكبر دول قزوين امتلاكا للثروة النفطية، ففي مطلع القرن العشرين أصبح نصف إنتاج العالم من النفط يأتي من أذربيجان، فقد أنتجت ما يعادل 70% من مجموع إنتاج النفط الخام في دولة الاتحاد السوفياتي سنة 1991، أما بالنسبة للاحتياطات المؤكدة من النفط الخام في أذربيجان فهي تتمحور حول 08 مليار برميل، كاحتياط مؤكد من الغاز الطبيعي عام 2009[1].

2- الوضع القانوني لبحر القزوين:

شهد النظام القانوني لبحر القزوين تطورات مهمة خاصة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي عام 1991، وما أعقب ذلك من ظهور دول جديدة أكثر اهتماما بمصالحها، ومن هنا أصبحت الاستفادة الأحادية من تلك المصادر الموجودة في بحر قزوين محورا لنشأة خلافات ونزاعات عديدة[2]، يدور الخلاف بالدرجة الأولى حول طبيعة قزوين وهل يعد بحرا أم بحيرة؟

ويترتب على هذا التعريف عدة نتائج مهمة فيما يتعلق بحق استغلال الثروات الموجودة في باطنه، فالقول بأن بحر قزوين يعد بحرا يعني في القانون الدولي أن كل دولة مطلة تتمتع بمياه إقليمية لها حق الإستغلال الكامل المنفرد لها وما تحتويه من ثروات وفقا لقانون البحار عام 1982، أما في حالة تعريف قزوين بأنها بحيرة هذا يعني أن جميع الدول المشاطئة لها حق الإستغلال لمياه البحيرة وجميع ما تحتويه من ثروات سميكة وطبيعية[3].

---

[1]- نبيل جعفر عبد الرضا، مرجع سبق ذكره، ص ص97، 98.

[2]- هاشم كاظم صبيحي، مرجع سبق ذكره، ص04.

[3]- مصطفى دسوقي كسبة، ثروات آسيا الوسطى-قزوين من البترول والغاز، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ب ب ن، ب س ن، ص959.

ولذلك تسعى جميع الدول المطلة على بحر قزوين إلى الحصول على نصيب من ثرواته وهذا ما سبب في خلاف قانوني بينهما حيث انقسمت إلى مجموعتين[1]:

أ- **وجهة النظر الأول:** تقوده روسيا وإيران وتركمنستان ويدعو إلى إعتبار قزوين حوضا مائيا وبحيرة تتقاسم الدول المتشاطئة احتياطات النفط الموجودة فيه، ورغبت موسكو بالتمتع بحق الفيتو لتعطيل، أي قرار يتعلق ببحر قزوين، وهكذا فمن حق هذه الدول استثمار المناطق المتاخمة لهذا البحر على بعد 20 ميلا، في حين نجد وسط قزوين وحتى 40 ميلا ملكا للدولة المطلة عليه[2].

ب- **وجهة النظر الثانية:** تضم كل من أذربيجان وكازاخستان التي تؤيدان أن قزوين يعد بحرا يعني تقسيم مياهه الإقليمية بين الدول المتشاطئة، وحق كل دولة في التصرف الكامل فيما تحتويه مياهها من ثروات[3].

وفي حين الموقف الروسي اتجاه الوضع القانوني والذي يتأرجح بين القول بأن البحر يعد بحرا داخليا خالصا لا يرتبط بتواصل طبيعي مع أي بحر آخر ومن ثم اعتباره إرثا مشتركا، بين الدول المطلة عليه، وبين إمكانية التلويح باحتمالية تقاسم ثرواته وشواطئه على أساس متساوي إلا أن الخط الرئيسي الحاكم لتوجهات موسكو يذهب إلى إعتبار البحر بحيرة داخلية خالصة[4].

أما إيران فهي تدعم الاتجاه الأول وتسعى إلى إلزام كل من أذربيجان وكازاخستان باتفاقيتي1921م-1940م، بين إيران والاتحاد السوفياتي سابقا، حتى تجد الدول الخمس نظاما جديدا مقبولا من الجميع، وأيضا فإن إيران ترى أن هذه الاتفاقية تشكل نوع من السيادة المشتركة في بحر قزوين وهو نظام جيد من وجهة نظرها، إلا إذا قررت الدول

---

[1]- مصطفى دسوقي، مرجع سبق ذكره، ص 960.

[2]- هاشم كاظم صبيحي، مرجع سبق ذكره، ص 06.

[3]- مصطفى، المرجع نفسه، ص 961.

[4]- المرجع نفسه، ص 203.

المعنية إتباع طريقة أخرى لتقسيم المنطقة، حينئذ فإن البحر كله يجب أن يقسم إلى مناطق متساوية بحجم 20%لكل دولة بما يتضمن المياه العليا[1].

كما انحازت أذربيجان إلى المواقف الداعية إلى تقسيم البحيرة بين الدولة الساحلية بناءا على القواعد الدولية للبحار وتقسيم سطح البحيرة طبقا لخطوط المنتصف، بادرت إلى إدخال مقترحاتها بشأن بحر قزوين إلى قوانينها الأساسية، وإن إصرارها على هذا الموقف يعتمد على توجهات إقتصادية وسياسية تساندها في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية عسكريا وإقتصاديا وسياسيا إلى تطبيق اتفاقيتي الأمم المتحدة لقانون البحار عام 1982م[2].

أما كازاخستان وتركمانستان فموقفهما يتشابه إلى حد ما مع موقف أذربيجان، فمن جهة قدمت كازاخستان دعمها للإقتراح الروسي حول ضرورة عقد إتفاقية بين البلدان المطلة على بحر قزوين، لكنها عارضت الموقف الإيراني والروسي، والمتعلق بتسمية إستقلال مصادر الطاقة من بحر قزوين ومن جهتها تركمانستان رغم إعلان قانون عام 1992م، والتي أقرت فيه أن عرض مياهها الإقليمية في بحر قزوين هو 12 ميلا بحريا، وبذلك أصبحت داعمة لتقسيم المياه المرتبطة بالسواحل على أساس الاقتراح الروسي، وليس على أساس ما تقترحه أذربيجان[3].

المطلب الثاني: الأهمية الأمنية وتحدياتها

ارتبطت المصالح الأمنية لروسيا في منطقة جنوب القوقاز بمختلف الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية، حيث أن تدعيم الأمن بين دول الجنوب القوقاز (جورجيا، أذربيجان، أرمينيا)، من ناحية وبين جيرانه من ناحية أخرى، سيثمر إيجابا على كافة المستويات، كما أن انعدام الأمن من شأنه أن يؤثر على استقرار المنطقة فضلا عن تهديد أمن روسيا التي

---

[1]– المرجع نفسه، ص962.

[2]– المرجع نفسه، ص206.

[3]– فتيحة فرقاني، المرجع نفسه ، ص73.

تتقاسم الحدود مع المنطقة، ولا شك أن ما تشهده دول جنوب القوقاز من عدم الاستقرار ناتج عن ضعف هياكلها الأمنية والسياسية والاقتصادية، وهذا ما جعلها تفتقد إلى القدرة على معالجة أزماتها دون المساعدات الخارجية[1]، إذ أن الأزمات الاقتصادية والسياسية في جنوب القوقاز قد تعود إلى بلقنة الإقليم مما سيسفر عن تدخل القوى الكبرى عسكريا بسبب وجود تهديد إيراني تركي للتدخل في جنوب القوقاز من ثغرات الأزمات السياسية في المنطقة مثل (كاراباخ وأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية)[2].

ومن جانب آخر ترتبط المصالح الاقتصادية لروسيا في المنطقة، بالجانب الأمني فموسكو تتخوف من مسألة الاستثمارات الأجنبية في المنطقة فهي تخشى من أن تؤدي عوائد النفط إلى تصلب المواقف السياسية فيما يتعلق بحل الصراعات في المنطقة، ويمكن لعائدات النفط أن توظف لتمويل الجيوش وإشتعال نار الحروب من جديد، وهذا ما زاد من التحدي الروسي للاستثمار الأجنبي في مناطق الجوار وفي حقول باكو بالخصوص[3].

كما تنظر روسيا إلى التواجد العسكري الأمريكي في منطقة بحر قزوين (آسيا الوسطى وجنوب القوقاز) ومحاولات حلف الناتو مد مظلته الدفاعية لتشمل الحقول النفطية بها، بوصفها تهديدا كبيرا واختراقا لمجالها الحيوي ومنطقة نفوذها التقليدية، الأمر الذي دفعها إلى اتخاذ إجراءات مضادة أهمها الدعوة في عام 2002، إلى نظام الأمن الجماعي في منطقة بحر قزوين، تم بموجبه تشميل أسطول بحري مشترك بين الدول المطلة على بحر قزوين بهدف مواجهة التهديدات المشتركة مثل الإرهاب وعمليات التهريب[4].

---

[1]– محمد رفعت الإمام، مشكلات الأمن في القوقاز تدخلات الأعراف والنفط والسياسة، "السياسة الدولية"، العدد 149، 2002 م، ص166.

[2]– محمد رفعت الإمام، المرجع نفسه، ص167.

[3]– لبنى خميس، المرجع نفسه، ص 225.

[4]– فتيحة، المرجع نفسه، ص96.

المطلب الثالث: الطموحات العسكرية الروسية

تعتبر روسيا منطقة جنوب القوقاز بمثابة الحزام الأمني المحيط بها، وتعد دول المنطقة أعضاء في دول الكومنولث الروسي، (رابطة الدول المستقلة)[*]، وبذلك فهي منطقة حديقتها الخلفية ومنطقة نفوذها الحصري حيث خضعت المنطقة للسيطرة الروسية منذ القرن 19، ولقد تميزت إستراتيجية روسيا اتجاه نشاط القوى الكبرى المجاورة في المنطقة بتأكيد مكانة روسيا اتجاه نشاط القوى الكبرى المجاورة في المنطقة بتأكيد مكانة روسيا بوضعها قوة مهيمنة أمنيا وعسكريا على المنطقة[1]، لذلك كانت الخطوة الأولى من قبل روسيا في الحفاظ على الوجود العسكري في المنطقة هي إنشاء رابطة الدول المستقلة (CIS) ومعاهدة الأمن الجماعي (CST) عام 1992م، إذ تعهد الأعضاء بالتشاور في حالة وجود تهديد ضد دولة أو عدد من الدول الأعضاء وتقديم المعونة المتبادلة في حالة التعرض لهجوم، ثم تحولت إلى منظمة معاهدة الأمن الجماعي[**] مع ميثاق يؤكد هذه التعهدات وتبقى أرمينيا الحليف العسكري الإستراتيجي لروسيا في المنطقة[2].

إن الوجود العسكري الروسي والهيمنة العسكرية الروسية في أرمينيا تتمثل في إنشاء القاعدة العسكرية الروسية على أراضي أرمينيا استنادا إلى الإتفاق المبرم في 16 مارس

---

[*]– كومنولث الدول المستقلة هي رابطة تتكون من 12 دولة كانت في السابق من جمهوريات الاتحاد السوفياتي وهي: أرمينيا، أذربيجان، جورجيا، روسيا، كازاخستان، مولدافيا، طاجيكستان، تركمانستان، أوكرانيا، أوزبكستان، قرغيزستان وعاصمة الرابطة هي مينيسك في روسيا البيضاء، هدفها بناء قوة عسكرية مشتركة تستطيع صيانة استقلال أراضي كل دولة.

[1]– لبنى خميس، المرجع نفسه، ص225.

[**]– منظمة معاهدة الأمن الجماعي هي تحالف سياسي عسكري يضم روسيا ست جمهوريات الاتحاد السوفياتي سابقا، تحاول موسكو من خلاله استعادة أمجاد حلف وارسو ومواجهة تطلعات حلف شمال الأطلسي تأسست المنظمة في 07 أكتوبر 2002، على أساس معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في 17 ماي 1992، أعضاءها روسيا، بيلاروسيا، كازاخستان، وأوزبكستان، وأرمينيا قرغيزستان، وقد انسحبت كل من جورجيا وأذربيجان.

[2]– شوقي عرجون، صراع النفوذ والمصالح بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في منطقة جنوب القوقاز (2000–2010)، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية/ تخصص الدراسات الدولية، جامعة الجزائر3، 2010–2015، ص106.

1995، وتنحصر مهام القاعدة لضمان الإستقرار الإستراتيجي على الحدود وحماية المصالح الروسية والأرمينية على ضوء بنود إتفاقية منظمة معاهدة الأمن الجماعي الموقعة في 15 ماي 1992[1].

أما الوجود العسكري الروسي في أذربيجان، والذي يعطي أهمية عسكرية في روسيا في هذا التواجد لحماية أمن منطقة القوقاز، فيقتصر على محطة غابالا المستأجرة، فقد كانت غابالا واحدة من ثماني محطات رئيسية تابعة للإتحاد السوفياتي، ولكن باكو بعدها حصلت على استقلالها عام 1991، واستعادت المحطة وعادت فأجرتها إلى موسكو عام 2002، وقد أعربت روسيا على مصالحها في تحديث المحطة التي تشمل نطاق عملها الهند ومنطقة الشرق الأوسط برمتها، لذلك فإن محطة غابالا توفر لروسيا موطئ قدم في أذربيجان وهي البلد الوحيد الذي يعد فيه الوجود العسكري الروسي ضعيفا بالمقارنة مع الوجود الروسي في أرمينيا المجاورة أو جورجيا.

وبالتالي فإن روسيا تسعى إلى ترسيخ وجودها هناك عبر تمديد عقد إيجار تحديد محطة غابالا لأنها تأخذ في الإعتبار إحتمال أن مغادرتها ستفسح المجال أمام قوى أخرى للتدخل لملىء الفراغ الموجود وعلى رأسهم تركيا والولايات المتحدة الأمريكية[2].

وجورجيا هي نقطة ارتكاز مهمة في التفكير الإستراتيجي الروسي وتأتي تلك الأهمية من وجود القواعد العسكرية الأربعة وهي قاعدة جوداتا في إقليم أبخازيا، وقاعدة قازياني قرب نبكيسي، وقاعدة أخالقبلي في جنوب جورجيا وقاعدة باتوم في إقليم أداجاريا، فضلا عن وجود قوة سلام مشتركة داخل جورجيا أثر الصراعات المسلحة أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا والتي هي روسيا أغلبها وأن حرب 2008، أثبتت أن جورجيا مهمة عسكرية

[1]– فتيحة، المرجع نفسه، ص98.

[2]– لبنى خميس، المرجع نفسه، ص226.

لروسيا من خلال الإجتياح الروسي الكبير، وبقاء قوات روسية في إقليمي أبخازيا وأوسيتيا في داخل جورجيا[1].

إذن منطقة جنوب القوقاز تشكل أهمية عسكرية وأهمية بالغة لدى التفكير الاستراتيجي الروسي تاريخيا، حاضرا ومستقبلا، وبالتالي فإن وقوع هذه المنطقة خارج نطاق الهيمنة العسكرية الروسية هو تهديد مباشر للأمن القومي الروسي[2].

[1]– المرجع نفسه، ص203.

[2]– المرجع نفسه، ص227.

المبحث الثاني: تطور الإستراتيجية الروسية في المنطقة على ضوء التحولات الإقليمية

تنظر روسيا إلى منطقة على أنه يجب الحفاظ عليها وعدم تركها لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، لذلك أعلنت روسيا أن جنوب القوقاز يدخل في زمام مصالحها الإستراتيجية الحيوية ولن تسمح بسيطرة أية دولة عليه أو حتى تقوية نفوذها فيه، كما أن الإستراتيجية الروسية اتجاه المنطقة عرفت جملة من التحولات خاصة بعد وصول فلاديمير بوتين الى السلطة بحيث تميزت بالثبات والوضوح.

المطلب الأول: التحول في الإستراتيجية الروسية اتجاه دول جنوب القوقاز

في بداية الصراع الانفصالي لأبخازيا وأوسيتيا الجنوبية عن جورجيا أبدت السلطة الروسية والمتمثلة في الرئيس يلتسن مخاوف نجاح النزعة الإنفصالية في الفضاء السوفياتي سابقا، من شأنها أن يخلق سابقة ويشجع النزعة الإنفصالية في شمال القوقاز الروسي، وعلاوة على ذلك فإن عدم الإستقرار في أوسيتيا الجنوبية وفيما بعد أبخازيا كانت له درجة عالية من الإنتشار في منطقة الشيشان وأوسيتيا الجنوبية، بحكم القرابة بين المجموعات الإثنية، ومن السياسات المعاكسة للسياسة التي تنتهجها السلطة الروسية والقواعد الروسية المتمركزة في أبخازيا.

فالرئيس الروسي إلتزم التحفظ على تقديم أي مساعدة لجورجيا بشأن الصراعات الإنفصالية، وقد إنغمست المساعدة العسكرية الروسية إلى الجماعات المقاتلة الإنفصالية، وكان ذلك لثلاث أسباب هي:

1. التصريحات المناهضة لروسيا من طرف الرئيس الجورجي غمساجورديا.

2. العلاقة الوطيدة التي تربط الزعيم الأبخازي أردزنبا بأكبر المعارضين للرئيس يلتسن بما في ذلك مجلس الدوما آنذاك خسبولاتوف.

3. تحويل إنتباه إتحاد الشعوب القوقاز الجبلية بعيدا عن السعي إلى الاستقلال عن روسيا إلى الدفاع عن أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا.

لذلك وظفت روسيا هذا الصراع للضغط على جورجيا وإرغامها لدخول إلى الكومونولث الدول المستقلة في 1993، والموافقة على وضع القواعد العسكرية في جورجيا، وهي أحد حراس حفظ السلام التابعين لرابطة الدول المستقلة في مناطق الصراع وفور موافقه جورجيا على الشروط الروسية تلقت تبلسي دعما بما في ذلك المساعدة العسكرية المحدودة من موسكو من أجل منع تفكك الدولة، والتمس الدعم الروسي إطارا قانونيا من خلال معاهدة الصداقة والتعاون بيت تبلسي وموسكو، التي وقعها الرئيس الروسي في جورجيا 1994[1].

لكن منذ أن جاء بوتين إلى السلطة عام 2000، لم يكن أمام الكرملين خيار سوى انتهاج سياسة ثابتة إتجاه القوقاز، لكن منذ عام 2004 تخلت روسيا نهائيا عن مبدأ يلتسن المتعلق بالسلامة الإقليمية ووحدة الأراضي لدول جنوب القوقاز، من خلال التصريح الناطق الرسمي باسم وزارة خارجية بوتين بقوله أن روسيا تحترم مبدأ السلامة الإقليمية منفتح على تعدد الاحتمالات و مرتبط بواقع سياسي وقانوني، هذا التحول في الخطاب يحمل في طياته تحولا عميقا في الرؤية الجيوبولتيكية الروسية لجورجيا بالنظر الى مصلحة حماية الأقليات الروسية في جورجيا وتغير الرؤية الجيوبولتيكية الروسية بسبب التوجهات الجورجية الغربية أصبحت موسكو ترى أن انفصال كل من أوسيتيا الجنوبية وأبخازيا قد يخدم مصالحها الإستراتيجية، فبلقنة جورجيا يتيح لروسيا حليفين محتملين يكنان عداء لجورجيا التي لم تعد دولة صديقة منذ مقاطعتها للسياسات الروسية في جنوب القوقاز قبل وبعد ثورة الورود سنة 2003 وإلى غاية الحرب الروسية الجورجية 2008[2].

كما أدت الشعارات المؤيدة للناتو، ورفض الزعيم الجورجي شيفرنادزة لمساعدة روسيا في حملتها في الشيشان، إلى تغيير سياستها الانعزالية المتعلقة بأبخازيا وأوسيتيا

---

[1]–Abushov Karrus، russian foreign Policy in the South caucasus, asustralian journal of international affaires,2009/N2:,pp195-196

[2]– شوقي، المرجع نفسه، ص110.

الجنوبية، وفتحت حدودها الأبخازية وتجاهلت الخطر المفروض على تجارة الأسلحة، ولم تضغط روسيا على مصالح أبخازيا وأوسيتيا الجنوبية فحسب، بل دعمت أنواع عديدة من المشاريع الإقتصادية في كلتا المنطقتين وشملت خط سكة حديدية بين العاصمة الأبخازية في سوخومي ومنتجع سوشي الروسي المطل على البحر الأسود، وشجعت الشركات الروسية على الاستثمار في المنطقة المنشقة، لذلك نلاحظ أن سياسة روسيا في تشجيع الحركات الانفصالية تحت ستار الدفاع عن الأقليات الروسية ، ومن ثم التدخل كصانع السلام عند الصراع بين الإنفصاليين والأنظمة من ناحية هو مجرد مضرب حماية.

كما تأثرت سياسات الروسية اتجاه جنوب القوقاز اعتبارا من الغرب المدفوعة بمصالحها الاقتصادية (الولايات المتحدة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي) في المنطقة، فقد عززت إصرار الكرملين الإقتصار على وجودها في رابطة الدول المستقلة، ولا سيما جنوب القوقاز، وقد تزايد تأثير الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة خلال العقد الماضي على حساب نفوذ روسيا والمصالح الرئيسية للولايات المتحدة الأمريكية في جنوب القوقاز وآسيا الوسطى، فاهتمامات الامريكية والغربية بالمنطقة تأتي في إطار الإدراك الاستراتيجي الروسي لجدية التنافس الذي باتت تفرضه الولايات المتحدة الامريكية المتواجدة بالمنطقة تأتي في إطار محاصرة وتحجيم الدور الروسي، والسعي لإخراج دول المنطقة من النفوذ الروسي، لذلك كانت الحرب الروسية على جورجيا تحمل أبعاد وأجندة خفية، حيث استطاعت تحقيق بعض ابعادها الإستراتيجية في بإستقلال إقليمين وبهذا شكلت روسيا طوق جديد لعزل الدور الجورجي الذي يسير وفق الخطى الغربية، وكذا الحيلولة دون انضمام جورجيا لحلف الناتو، وبذلك تمكنت من تقليص النفوذ الأمريكي والغربي في المنطقة[1].

[1]– وليد شملال، دور المتغير الطاقوي في التنافس بين القوى الكبرى بحوض بحر قزوين لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أسيوية، جامعة الجزائر3، (2013–2014)، ص120.

وبعد أن حصل الكرملين على مركز مهيمن في عمليات السلام في جميع صراعات جنوب القوقاز تجاهل أهمية خط أنابيب والدور التكاملي الذي يؤديه في المستقبل بين تركيا والدول المشاطئة لبحر قزوين، ففي 2007 تمكنت روسيا من تأمين اتفاقات مختلفة بشأن نقل النفط والغاز في كل من كازاخستان وتركمانستان، غير أن البلدين أغربا عن اهتمامهما باستخدام خطوط الأنابيب الجديدة للنفط والغاز وهي بالفعل نقل نفطها الخام عبر خط أنابيب، الذي يربط بحر قزوين بالبحر الأبيض المتوسط عبر أذربيجان وجورجيا وتركيا[1].

المطلب الثاني: أدوات الإستراتيجية الروسية في المنطقة

عملت روسيا على التوظيف الإستراتيجي لأبرز الأدوات الاقتصادية والسياسية والعسكرية من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية في منطقة جنوب القوقاز.

1- الأداة الأمنية والعسكرية:

صوغت الإستراتيجية الروسية في هندسة عقيدتها العسكرية والأمنية عن طريق حماية مصالحها تحت مظلة الكومنولث التي كانت تحمل أجندة عسكرية بالدرجة الأولى، وكان وراء هذه الرابطة هو إحكام روسيا قبضتها الحديدية على المجال الجيوبوليتيكي الجديد فهي ترى في الرابطة أنها تمثل قوة محورية يمكن أن تلعب دورا مهما في الشؤون الإقليمية والدولية ، فروسيا تعرف جيدا أنها محاطة بتهديدات أمنية يمكن أن تشكل إنفلات أمني يضر بمصالح الأمن القومي الروسي، بالإضافة إلى تخوفها من الإستراتيجية العسكرية الأمريكية في هيمنتها على أوراسيا عن طريق توسيع حلف الناتو في جنوب القوقاز قصد احتواء الجار القريب(روسيا)، ومن ثم التحكم في إدارة شؤون المنطقة[2].

كما انصب التركيز على الجانب الأمني من خلال إعادة إدماج أمنها وأمن المنطقة في المنظومة أمنية جديدة، وكانت تلك في إطار منظمة "الأمن الجماعي"، وهدف هذه

---

[1]- Abushov Karrus, p200.

[2]- وليد شملال، المرجع نفسه، ص112.

المنظمة هو منع تلك الجمهوريات من الدخول في أي حلف عسكري، وكذا حماية الأقليات ومواجهة النزاعات القومية، فروسيا تسعى إلى إحتواء دول جنوب القوقاز تحت مظلة أمنية روسية موحدة تشكل حصن منيع للتغلغل الأمريكي في المنطقة،[1]. لذلك استخدمت روسيا المنظمات الإقليمية كأداة ووسيلة في إستراتيجيتها في المنطقة أكثر من كونها منظمات متعددة الأطراف تسعى إلى تحقيق أهداف مشتركة مثل رابطة الدول المشتركة، ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي [2].

2- الأداة الاقتصادية:

تهدف روسيا في رسم إستراتيجية هادفة للزحف واحتواء المنطقة، فقد عمدت إلى تحقيق نقطتين مهمتين، فكانت الأولى هو ضمان الدور الريادي لروسيا في الإستغلال والإستكشاف والنقل من موارد الطاقة في بحر قزوين عن طريق التحكم في صادرات النفط أما الخطوة الثانية فهي تتمثل في فتح مجال أوسع للشركات النفطية الروسية، وتمثلت الخطوة الأهم لدى روسيا في السيطرة على موارد الطاقة في ربط جسور الطاقة عبر الجبهة الروسية لضمان التحكم في الأسواق العالمية خاصة وأن الغرب وعلى رأسه أمريكا التي تقف حجر عثر في سياسة إمدادات النفط الروسية عبر بحر قزوين ،ولضمان توغل روسيا في المنطقة هو رسم خطوط الطاقة وأهم الخطوط هو الخط الجنوبي[3]، ويعتبر أهم مشروعات الطاقة التي تحتل أولويات ملحوظة لدى روسيا، وهو مشروع أنبوب غاز سيمتد عبر قاع البحر الأسود من ميناء نوفوروسيسك الروسي إلى ميناء فارنا البلغاري، ثم يمتد بفرعين عبر شبه جزيرة البلغاري إلى إيطاليا والنمسا، ويهدف المشروع إلى تنويع خطوط إمدادات الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، والتقليل من التبعية لأوكرانيا وتركيا، والمخطط له كان أن يتم الانتهاء من المشروع بحلول عام 2016

---

[1]- وليد، المرجع نفسه، ص113.

[2]- شوقي، المرجع نفسه، ص211.

[3]- المرجع نفسه، ص111.

وكانت شركة غاز بروم الروسية وENI الايطالية قد اتفقتا في أواخر شهر نوفمبر 2007 على إنشاء مؤسسة مشتركة لمد أنبوب التيار الجنوبي لنقل الغاز من روسيا إلى جنوب أوروبا بتكلفة تقديرية تقدر بـ14 مليار دولار، ويعد أنبوب التيار الجنوبي منافسا قويا بالمشروع "نابوكو" الذي ترعاه الولايات المتحدة الأمريكية ويهدف إلى مد أنبوب لنقل الغاز من منطقة بحر قزوين عبر الأراضي التركية إلى النمسا قبل عام 2011 دون المرور بأراضي روسيا[1].

ويبقى الأهم في سياسة روسيا الإقتصادية هو ضمان أمنها النفطي بالمنطقة وتطبيق نفوذها الإقليمي عبر شبكة من الإتفاقيات التي تعمل في تعاملاتها بالقوة الناعمة بدل القوة الصلبة، ويبقى الجانب الأمني والعسكري الأهم في تحقيق الأغراض الاقتصادية الروسية[2].

المطلب الثالث: تحديات ومعيقات النفوذ الروسي في المنطقة

واجهت روسيا عدة مصاعب ومعوقات وتحديات، فمنها ما هو داخلي أي حالة الأوضاع الداخلية الصعبة، ومنها ما هو خارجي نابع من المحيط الذي تتحرك فيه روسيا، والتي تسعى إلى إبراز دورها واستعادة مكانتها العالمية فيه.

1-التحديات الإقليمية:

إن أهم التحديات التي تواجه النفوذ الروسي في منطقة جنوب القوقاز هي:

أ- **التواجد الأمريكي في المنطقة:** إن إستراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية المتسمة بالكثير من الإغراء أصبحت منذ تولي الرئيس أوباما للحكم قوة حقيقية في الفضاء الروسي بسبب السياسات الاقتصادية والمساعدات المالية ومشاريع الإستثمار المريحة والدعم الثقافي وتأثير الثقافة الأمريكية كأداة قائمة فعلا في يد السياسة الخارجية

---

[1]- نورهان الشيخ، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ب ب ن، ب س ن، ص14.

[2]- المرجع نفسه، ص112.

الأمريكية، فأصبحت دول المنطقة تنجر تدريجيا للانضمام إلى المؤسسات الاقتصادية والسياسية والثقافية الغربية، في ظل قوة الإكراه والأحادية التي طالما كانت تنهجها روسيا في المنطقة والتي أصبحت لا تثبت جدواها.

هذا الأمر أصبح تحديا حقيقيا للسياسة الروسية في جنوب القوقاز ضمن تخوف دائم من عدم التنبؤ بسلوكيات دول المنطقة في ظل الإغراءات الأمريكية والغربية ومحاولات الإختراق السياسي والاقتصادي[1].

ب- الإشكالية القانونية لبحر قزوين: تحتل منطقة بحر قزوين أهمية كبيرة في حسابات الإستراتيجية الروسية، ويعود التواجد الروسي في المنطقة إلى قرن ونصف من الزمان، إذ كانت تتحكم بالمنطقة منذ عهد روسيا القيصرية، وتشكل المنطقة أهمية كبيرة في حساباتها من الناحية الجيوبولتيكية والإقتصادية، لذلك فإن السيطرة عليها تتيح لروسيا نفوذ التأثير على الأراضي الشاسعة تمتد من البحر الأسود إلى الأراضي العربية[2]، لذلك فإن الخلاف القائم بين الدول الخمسة المشاطئة على الإطار القانوني الذي يحكم استخدام وتطوير بحر قزوين والتوزيع الغير متكافئ للنفط والغاز الطبيعي في المنطقة، ولعل غياب معالم إقليمية مشتركة حول القضية من أكبر العوائق التي ألقيت بظلالها على النفوذ الروسي في المنطقة[3].

ثانيا- التحديات الداخلية:

أ- **التحديات الديمغرافية:** وتعود هذه المعضلة إلى إنخفاض عدد سكان روسيا الذي أصبح يمثل تهديدا خطيرا للأمن القومي الروسي ولمستقبل روسيا وخاصة أن نسبة الانخفاض كبيرة جدا، ففي خطاب للرئيس بوتين عام 2001 أبدا اهتماما كبيرا بهذه المشكلة، حيث اعتبر أن عدد سكان روسيا يتناقص بمعدل 750 ألف نسمة سنويا، وهناك

---

[1]- شوقي، المرجع نفسه، ص127.

[2]- حارث قحطان عبد الله، المرجع نفسه، ص278.

[3]- المرجع نفسه، ص128.

احتمال أنه في عام 2050 سوف يصبح عدد السكان أقل من 22 مليون، وأنه إذ إستمر هذا الانخفاض بهذه النسب، فسيكون هناك تهديد حتى على بقاء الدولة الروسية، وحذر من إحتمال انقراض الشعب الروسي إذا إستمرت نسب الانخفاض كما هي، ومن الواضح أن يكون للانخفاض هذا انعكاسات سلبية ومخاطر كثيرة[1]، ففي عام 2006 وضع خطة لتشجيع الأسر على إنجاب طفل ثالث، اعتبارا من 1 جانفي 2007، تتلقى الأمهات الجدد منحة رعاية الأطفال تقدر بـ60 دولار للطفل الثاني، وتستمر لمدة 18 شهرا الأول من عمر الطفل والأمهات اللاتي يخترن إنجاب طفل ثاني يحصلون على صك بقيمة 10 ألاف دولار[2].

ب- التحديات الاقتصادية: رغم الإنجازات الاقتصادية الكبرى التي حققتها روسيا منذ عام 2000، إلا أنه مازال هناك الكثير من التحديات التي تواجه النمو الإقتصادي وخاصة أداء الإقتصاد، وإنعكاس النمو الإقتصادي على معيشة السكان، إضافة إلى قدرة الاقتصاد الروسي على الاندماج في الاقتصاد العالمي، وذلك أن مكانة روسيا تعتمد على قدرة اقتصادها على مواصلة النمو بمعدلات مرتفعة، وتظهر بعض التحديات الإقتصادية في روسيا في عدد من القضايا أهمها:

- ✓ ارتفاع معدلات التضخم بنسب كبيرة.
- ✓ التبعية للخامات ومخاطر تراجع أسعارها في الأسواق العالمية.
- ✓ خطر الأزمة المالية العالمية، لأن روسيا لا ترتبط بالاقتصاد العالمي، بأسعار الخامات فقط، بل وبتدفق رأس المال.

كما يواجه الإقتصاد الروسي معضلة رئيسه وهي نقص الأيدي العاملة وخاصة في قطاع الزراعة بسبب النزوح إلى المدن وتراجع عدد السكان[3].

---

[1]- محمد مجدان، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2]- المرجع نفسه، ص 131.

[3]- المرجع نفسه، ص 57.

ج- التحديات الأمنية: واجهت روسيا تحديات أمنية كبيرة بدأت بالنشاط الإرهابي وخاصة في الشيشان[1]، فبعد الحرب الشيشانية الأولى سنة 1996، تشبث القادة الشيشان بالأفكار الإسلامية الجهادية، وبدأت تكسب شعبية بين المجموعات الإسلامية داخل الشيشان والجمهوريات المجاورة في داغستان وكاباردينو بالكاريا، وقراشيفو-شيركيسيا، حيث تم تشكيل التنظيمات من اتباع المبادئ الإسلامية.

لذلك قرر رئيس الوزراء بوش عام 1999 استئناف الهجوم العسكري الروسي ضد الشيشان بذريعة توغل الجماعات الإسلامية الشيشانية داخل داغستان، كما أن التأثير الخارجي لها كان سلبيا للمكانة الروسية إقليميا ودوليا، فالامتداد الجيوبولتيكي الإثني والديني بين شمال وجنوب القوقاز كان له الأثر البالغ في التأثير على الإستراتيجية الروسية في المنطقة لا سيما الطاقوية والاقتصادية، بسبب حالة التخوف والعزلة، وبخاصة وأن خطوط الأنابيب الروسية تمر بالقرب من المنطقة[2].

[1]- محمد، المرجع نفسه، ص57.

[2]- شوقي، المرجع نفسه، ص135.

خلاصة الفصل:

لقد مكنتنا دراستنا للإستراتيجية الروسية اتجاه دول جنوب القوقاز وفي ظل ما تشهده هذه المنطقة من الصراعات الإثنية سياسية إلى أنه:

تشكل منطقة جنوب القوقاز أهمية عسكرية وأمنية واقتصادية بالنسبة لروسيا، فهي تعد مجالها الحيوي والإستراتيجي لروسيا وجدارها القريب والتي لا تقبل إلا أن يدور في فلكها الإستراتيجي فهي مرتبطة ارتباط وثيق بالأمن القومي الروسي.

عرفت الإستراتيجية الروسية تجاه دول جنوب القوقاز تحولا كبيرا فمنذ وصول الرئيس بوتين إلى الحكم فقد تخلى عن مبدأ سلامة الإقليم الاوراسي وعمل على توظيف الصراعات الإثنية في المنطقة وبلقنة المنطقة وذلك من أجل خلق دول جديدة صديقة لروسيا تمشي في فلكها.

ترى روسيا أن التواجد الأمريكي في المنطقة من خلال حلف الناتو والذي حل محل حلف وارسو في المنطقة على أنه بمثابة تهديد لأمنها ومصالحها في المنطقة.

الخاتمة

بعد تولي الرئيس بوتين الحكم تميزت الإستراتيجية الروسية بتوجهاتها المتعددة مركزة على المناطق المستقلة، كما اختلفت هذه الإستراتيجية عن الأسس الإيديولوجية التي كانت تحكمها خلال فترة الاتحاد السوفياتي والتي مكنتها من استعادة مكانتها الدولية، واسترجاع علاقتها التاريخية وذلك تماشيا مع رغبتها في تكوين عالم متعدد الأقطاب تحتل روسيا فيه مكانة الدولة العظمى.

لقد مكنتنا دراسة الاستراتيجية الروسية تجاه دول الجنوب القوقاز إلى استخلاص النتائج التالية:

-عملت روسيا على إعادة مكانتها الدولية وبانتهاج إستراتيجية ركزت فيها على العامل الاقتصادي والعسكري لتعيدها لما كانت عليه سابقا في عهد الاتحاد السوفياتي.

- الامن القومي الروسي لا يتحقق من خلال القضاء على التهديدات الأمنية الموجودة داخل الإقليم الروسي فحسب بل يتطلب تحقيق الامن في الفضاء الاتحاد السوفياتي (الخارج القريب).

-إن أهم التغيرات التي طرأت على الاستراتيجية الروسية تجاه دول جنوب القوقاز هي أنها أصبحت براغماتية واقعية بعد ما كانت ذا بعد إيديولوجي.

-يظهر الدور الاقتصادي الروسي في المجال الحيوي بصورة أساسية من خلال التحكم في مصادر الطاقة في بحر قزوين وخطوط نقلها، وذلك نظرا للوضعية الجغرافية الحبيسة لهذه المنطقة، فروسيا تعي جيدا أنمن يسيطر على المنطقة يمكن أن يضمن تدفقا متواصلا من النفط والغاز، وفضلا عن تحكمه في أسعار الطاقة وإمداداتها.

- منذ انهيار الإتحاد السوفياتي واجهت روسيا صعوبة في الإعتراف بسيادة دول جنوب القوقاز الثلاث وسياسيات التي استخدمتها روسيا لاستعادة السيطرة على المنطقة، أدت إلى زيادة مقاومة هذه الدول لروسيا، وكانت نتيجة هذه سياسات هو غلق القاعدتين العسكريتين المتبقيتين في جورجيا.

- إن الدور الروسي الذي تلعبه في المنطقة مفاده حماية مصالحها الاقتصادية والإستراتيجية في مجالها الحيوي.

قائمة المراجع

❖ **الكتب:**

1. حزب البعث العربي الاشتراكي، القيادة القومية، مكتب الأمانة العامة، بلقنة القوقاز، سلسلة أحداث جارية الأول، ب ب ن، 2008.

2. حسين العوضي حسني عماد، السياسة الروسية زمن الرئيس فلاديمير بوتين، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، (ألمانيا: برلين)، 2017.

3. رشاد القصبي عبد الغفار، مناهج البحث في علم السياسية، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004.

4. سليمان محمد، منهجية البحث العلمي في علم السياسة، دار زهران، عمان، ب ط، 2000.

5. شفيق منير، الإستراتيجية والتكتيك في فن علم الحرب (من السيف والدرع إلى الصاروخ والأنفاق)، الدار العربية محفوظة للناشر، ط 1، (لبنان: بيروت)، 2008.

6. شلبي محمد، المنهجية في التحليل السياسي، (المفاهيم، المناهج، الإقترابات والأدوار)، ط1 الجزائر، 1997.

7. عاطف معتمد عبد الحميد، استعادة روسيا مكانة القطب الدولي، أزمة الفترة الانتقالية، الدار العربية للعلوم، (قطر: الدوحة)، ط 1، 2009.

8. العصيمي فهد، الجمهوريات الإسلامية في روسيا، ب د ن، ب ط ، ب ب ن، ب س ن.

9. قاسم دحمان، السياسة الخارجية الروسية في آسيا الوسطى، والقوقاز، إصدارات إي- كتب، ط 1، لندن، 2016.

10. قحطان عبد الله حارث، مثنى فائق مرعي، أهمية منطقة بحر القزوين في العلاقات الروسية- الإيرانية، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، العدد 19، 2016.

11. محمد فهمي عبد القادر، المدخل في دراسة الإستراتيجية جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، ب ط، (العراق: بغداد)، 2009.

12. مضر الإمارة لمى، الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، لبنان، بيروت، 2009م

13. النعيمي أحمد، السياسية الخارجية، دار زهران للنشر والتوزيع، ط 1، ب ب ن، 2011.

14. نيوف صلاح، مدخل إلى الفكر الإستراتيجي، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كلية العلوم السياسية، الدنمارك، ب ط، ب س ن.

❖ **الكتب الأجنبية:**

15. *Abushov karvus russian foreign policy in the sou thcaucasus ,asustralian journal of international affaires, 2009*

❖ **المجلات:**

16. آيت عبد السلام صابر، التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة، جسور الدراسات الدولية، ب ب ن، 2012.

17. خميس مهدي لبنى، الأهمية الإستراتيجية لمنطقة آسيا الوسطى ومستقبل التنافس الإقليمي والدولي، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، (كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين)، ب ب ن، ب س ن

18. خميس مهدي لبنى، كرار عباس متعب فرح، الأهمية الإستراتيجية لجمهورية جورجيا وفق المنظور الروسي، ب ب ن ،2015.

19. خميس مهدي لبنى، كرار عباس متعب، الإستراتيجية الروسية حيال إقليم القوقاز، جورجيا أنموذجا، بحث مستلم من أطروحة دكتوراه (جامعة النهرين: العراق)، ب س ن.

20. دسوقي كسبة مصطفى، ثروة آسيا الوسطى–قزوين من البترول والغاز، مركز الحضارة للدراسات السياسية، ب ب ن، ب س ن.

21. السيد سليم محمد، التحولات الكبرى في السياسة الخارجية، السياسة الدولية، ب ب ن، 2007.

22. الشيخ نورهان، السياسة الروسية في المنطقة العربية: المنطلقات وحدود الدور، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، (القاهرة: مصر)، ب س ن.

23. الشيخ نورهان، سياسة الطاقة الروسية وتأثيرها على التوازن الإستراتيجي العالمي، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، ب ب ن، ب س ن

24. يونس العبيدي محمد عبد الرحمان، سياسة تركيا الخارجية اتجاه القوقاز (2002 – 2012)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، قسم الدراسات التاريخية والثقافية، ب س ن.

❖ **الدوريات:**

25. جعفر عبد الرضا نبيل، الأهمية النفطية لبحر قزوين، مجلة الدراسات الإيرانية، العدد 15، 2012.

26. الحاروني علي،الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة وانعكاساتها على المنطقة العربية، مجلة شؤون خليجية، العدد 62، ب بن، 2010.

27. حسن محمد وليد، دور الرئيس بوتين في رسم الإستراتيجية الروسية الجديدة، مجلة الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 24–25، ب س ن

28. حسين علي الجبوري صفاء، الصراع الدولي الأمريكي على منطقة القوقاز ودوره في خلق توازن جديد للقوى الدولية، مجلة جامعة الأنباء للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العدد الأول، ب س ن.

29. حمد السعدون حميد، الدور الدولي الجديد لروسيا، مجلة دراسات دولية، العدد 42، ب ب ن، ب س ن.

30. حمد السعدون حميد، نفط القوقاز ولعبة القوة، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، العدد 26، العراق، ب س ن.

31. خميس مهدي لبنى، كرار عباس متعب فرج، الأهمية الإستراتيجية لإقليم القوقاز وفق المنظور الروسي، (بحث مستلم من أطروحة دكتوراه)، كلية العلوم السياسية، قسم الإستراتيجية، مجلة جامعة كربلاء العلمية، المجلد 13، العدد 04، 2015

32. رفعت الإمام محمد، مشكلات الأمن في القوقاز، تدخلات الأعراف والنفط والسياسة، "السياسة الدولية"، العدد 149، ب ب ن، 2002.

33. صندل جواد، روسيا وجورجيا النفط الجيواستراتيجي: منظور جغرافي سياسي، مجلة ديالي، العدد 41، ب ب ن، 2009

34. طالب حسين حافظ، المتغيرات الجديدة في سياسة روسيا الاتحادية تجاه منطقة آسيا الوسطى والقوقاز، مجلة كلية التربية للبنات، مركز الدراسات الدولية، قسم الدراسات الأوروبية، جامعة بغداد، المجلد 23، العدد 2، العراق، 2012.

35. عمر عبد الله،فادي خليل، الإتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى، قضايا التعاون والشراكة الإستراتيجية، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 36، العدد 2، 2014.

36. قحطان عبد الله حارث، مثنى فائق مرعي، أهمية منطقة بحر قزوين في العلاقات الروسية–الإيرانية، مجلة آداب الفراهيدي، جامعة تكريت، كلية العلوم السياسية، العدد 19، 2016.

37. كاظم صبيحي هاشم، التنافس الدولي والإقليمي على ثروات بحر قزوين، مجلة أبحاث ميسان، كلية التربية، جامعة البصرة، المجلد الثاني، العدد 3، 2002.

38. مجدان محمد، سياسة روسيا الخارجية اليوم: البحث على دور عالمي مؤثر، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 48، 2015.

39. محمد عليوي ياسر، القوقاز جذور الأزمة وانعكاساتها الإقليمية، مجلة الجامعة العراقية، جامعة الأنبار، العراق، العدد 30، الجزء الأول، ب س ن

40. نصار وليد، روسيا كقوة كبرى، مجلة العربية للعلوم السياسية، العدد20 ، ببن،2000.

41. يونس العبيدي محمد عبد الرحمان، إيران وجمهوريات منطقة القوقاز، (دراسة في العلاقات السياسية والاقتصادية 1991–2008)، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 5، ب س ن.

❖ **الرسائل والأطروحات:**

42. أحمد عبد الغفار عامر عبد الفتاح، السياسة الخارجية الروسية تجاه ليبيا وسوريا وأثرها على التحولات والتنمية السياسية في البلدين منذ العام (2011 –2014) مذكرة قدمت لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج التخطيط والتنمية السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2015

43. شكلاط ويسام، الإستراتيجية الروسية الجديدة في عهد بوتين من 2000 إلى2014 (دراسة حالة جنوب المتوسط)، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماجستير في

العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطية ومغاربية: التعاون والأمن، بجامعة مولود معمري، تيزي وزو، 2016.

44. شملال وليد، دور المتغير الطاقوي في التنافس بين القوى الكبرى بحوض بحر قزوين لفترة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة مكملة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أسيوية، جامعة الجزائر 3، (2013-2014).

45. طويل نسيمة، الإستراتيجية الأمنية الأمريكية في منطقة شمال شرق آسيا، (دراسة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة)، مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة باتنة، 2010.

46. عبد الله أبو سمهدانة عز الدين، الإستراتيجية الروسية اتجاه الشرق الأوسط (2000-2008)، (دراسة حالة القضية الفلسطينية)، مذكرة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية -جامعة الأزهر-غزة، 2012

47. عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، فرع العلاقات الدولية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2014 -2015.

48. عرجون شوقي، صراع النفوذ والمصالح بين الولايات المتحدة وروسيا في منطقة جنوب القوقاز، 2000 -2010، أطروحة مقدمة للحصول على شهادة دكتوراه العلوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، (تخصص الدراسات الدولية)، جامعة الجزائر 3، (2014 -2015)

49. فرقاني فتيحة، الصراع الأمريكي الروسي حول منطقة جنوب القوقاز دراسة حالة جورجيا، مذكرة مكملة لمتطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية فرع العلاقات الدولية، تخصص: الإستراتيجية والمستقبليات بجامعة دالي إبراهيم، الجزائر، 2010.

50. فلاح عودة العضايلة عبد الله، التنافس الدولي في آسيا الوسطى، (1991-2010)، مذكرة لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

المقالات:

51. سعود عابد، الفرق بين الإستراتيجية والجيوإستيراتيجية، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي: https://www.alriydh.com /869799

52. ما بين الإستراتيجية والتخطيط، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي:
https:// ar-islam way.net/article/28401

53. شلبي السيد أمين، روسيا بعد عشرين عاما من الاتحاد السوفياتي، جريدة الشروق، القاهرة، 2012/01/05، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي:
https://www.shorouknews.com/columns/view.aspx? Cdate=08012012 id=c88dloc4-adde-4235-bf7d.

54. ذيب سليم الغزالة، توجهات روسيا الخارجية، من عهد بلقيس من ولاية بوتين الثالثة، متحصلة عليه من الرابط الإلكتروني التالي:
www.projocenter.com/details.aspx?la=618/02/2017

55. الخارج القريب– موسكو–تفصلها سوفياتية، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي:
https:/darchives.hllryat.com /issue.archive hayat 20 int /24 /08/ 2008

56. اللعبة الكبرى في آسيا الوسطى، 10 أكتوبر 2001، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي:
https://islammemo,ce /print,aspx? Id=2183

57. دول البلطيق–قنبلة–موقوتة–في الصراع الروسي الأطلسي، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي:.https://www.alaraly.co .uk/politics/18/06/2018

58. https://www.almarsal.com /post/3864

59. أشرف محمد شلبيإيمان، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية الاقتصادية والسياسية، الأبعاد الدولية للأزمة الأوكرانية، تاريخ النشر 16 فيفري 2016، متحصلة عليه من الرابط الإلكتروني التالي:https://democraticac.de /p 25929

60. الري في إقليم الشرق الأوسط بالأرقام، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي:
https://www.fao.org /nr/water/aquastat/contriesregions/ARM-CP- ana-pdf. أرمينيا

61. معلومات عن أذربيجان وحدودها الدولية وتاريخها متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي:

https://www.walmarsal.com /post/351597

62. البحوث/أذربيجان–الجغرافيا متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي:

.https://www.arab-ency.com /ar/ar/

63. أبو سكين حنان، بين الصراع والتعاون: التنافس الدولي في آسيا الوسطى، تاريخ النشر الثلاثاء 10 يوليو 2014، على الساعة 09:15 متحصل عليه من الرابط الإلكتروني التالي:

www.acrseg.ong /6940.com

64. حسن ريهام، الصين تغزو منطقة القوقاز، تاريخ النشر 25 نوفمبر 2017 م، على الساعة 10:10، متحصلة عليه من الرابط الإلكتروني:

https://wwwsisgoveg /story/152894? Lang=or

65. ملي أحمد، التنافس الدولي في حوض قزوين، مجلة الدفاع اللبناني، العدد 89، 2014 م، متحصلة عليه من الرابط الإلكتروني التالي:

https://www.lebarmy.gor .lb/or/content.com

66. مصطلحات أوراسيا–وأفروأوراسيا، المعنى والدلالة، متحصلة عليه من الرابط الإلكتروني:

https://www.turkey.post net/ p 14840

67. بولمكاحل إبراهيم، تطور اتجاهات الواقعية في تحليل العلاقات الدولية السياسة الخارجية، متحصلة عليه من الرابط الالكتروني التالي:

www.academia.edu/4737995

المواقع الالكترونية:

68. https://www.fao.org/nr/water/aquastat/contriesregions/ARM-Cp-nd. أرمينيا

69. https://www.elsyasi.com /world/contry/46/%D8%B1%D9%D8%A7. أرمينيا

70. https://www.fao.org/nr/water/aquastat/contriesregions/azeiaze-cp-aropdfأذربيجان.

الملاحق

خريطة رقم(01): توضح الموقع الجغرافي لمنطقة القوقاز

المصدر:https://www.georgianet.org/georgia-map.html

خريطة رقم (02): توضح الموقع الجغرافي لدولة جورجيا

المصدر:https://www.georgianet.org/georgia-map.html

خريطة رقم (03): توضح الموقع الجغرافي لدولة أرمينيا

المصدر: خريطة-أرمينيا/https://www.almrsal.com/post/389974

خريطة رقم (04): توضح الموقع الجغرافي لدولة أذربيجان

المصدر: خريطة-أذربيجان/https://www.almrsal.com/post/388852

خريطة رقم (05):خريطة توضح خطوط أنابيب نقل النفط بحر القزوين

المصدر: https://ar.wikipedia.org/wiki/خط_أنابيب_باكو–تبليسي–جيهان

خريطة رقم (06): توضح الموقع الجغرافي لبحر القزوين والدول المشاطئة له

المصدر: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/issues/2015/5/13/

تم بحمد الله

ملخص الدراسة

تطرقت هذه الدراسة للإستراتيجية الروسية تجاه دول جنوب القوقاز وذلك بهدف إعطاء رؤية شاملة للإستراتيجية الروسية ودورها في منطقة جنوب القوقاز، باعتبارها الخارج القريب.

تحاول هذه الدراسة معالجة الإشكالية التي تدور حول معالم ومبادئ الإستراتيجية الروسية في دول الخارج القريب وجنوب القوقاز بالتحديد، كما تحاول الدراسة الإجابة على الفرضيات المنبثقة من الإشكالية المطروحة والمتضمنة فرضية يلعب طموح القوة العظمى دورا مهما في تحريك الإستراتيجية الروسية اتجاه جنوب القوقاز، إضافة إلى افتراض الإستراتيجية الروسية تقوم على أساس المحافظة على المصالح الإقتصادية في منطقة جنوب القوقاز، وفرضية الإستراتيجية الروسية اتجاه جنوب القوقاز هي تعبر عن رغبة روسيا في بناء عالم متعدد الأقطاب.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الدور الروسي في المنطقة يمثل إمتدادا لنمط سلوك الدول الكبرى والتي تسعى لحماية مصالحها الإقتصادية والإستراتيجية في مجالها الحيوي، وهذا نمط ظهر من خلال سعي روسيا لتصدي لتواجد الغربي والأمريكي خاصة في المنطقة والذي يهدف إلى إضعاف الدور الروسي في منطقةجنوب القوقاز، لذلك لجأت روسيا في استراتيجيتها إلى الدفاع عن مناطق نفوذها في الخارج القريب وبخاصة دول جنوب القوقاز من خلال التحكم في مصادر الطاقة وخطوط نقلها بهدف الحفاظ على نفوذها وحماية مصالحها في المنطقة.

Study Summary

This study dealt with the Russian strategy towards the South Caucasus countries in order to give a an overview aboutthe Russian strategy and its role in the South Caucasus region, as the near future.

The study attempts to address the issue related to the Russian strategy in the countries of the Near East and the South Caucasus in particular. The study also attempts to answer the hypotheses arising from issue, which includes the hypothesis that the ambition of the Great Power plays an important role in moving the Russian strategy towards the South Caucasus, Russia is based on the preservation of its economic interests in the South Caucasus region, and the intention of Russian strategy towards the South Caucasus to build a multi-polar world.

The study found that the Russian role in the region represents a reflection for the attitudes of the great countries avior that seek to protect their economic and strategic interests in their vital field. This pattern emerged through Russia's efforts to counter the Western and American presence, especially in the region. Russia has used its strategy to defend its areas of influence abroad, especially the South Caucasus, by controlling energy sources and transmission lines in order to maintain its influence and protect its interests in the region.